

October 2014

The Legal Protection of Trade Secrets: A Comparative Analysis of Saudi and American Trade Secret Regulations in Light of the TRIPS Agreement

Ziyad Ahmed Al-Qurashi
King Abdulaziz University, Faculty of Law, zalqurashi@kau.edu.sa

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law



Part of the [Intellectual Property Law Commons](#)

Recommended Citation

Al-Qurashi, Ziyad Ahmed (2014) "The Legal Protection of Trade Secrets: A Comparative Analysis of Saudi and American Trade Secret Regulations in Light of the TRIPS Agreement," *Journal Sharia and Law*. Vol. 2014 : No. 60 , Article 7.

Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2014/iss60/7

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in *Journal Sharia and Law* by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact sljournal@uaeu.ac.ae.

The Legal Protection of Trade Secrets: A Comparative Analysis of Saudi and American Trade Secret Regulations in Light of the TRIPS Agreement

Cover Page Footnote

Dr. Ziyad bin Ahmed Al-Qurashi Associate Professor of Commercial Law, King Abdulaziz University, Faculty of Law, Private Law Department - Jeddah – Kingdom of Saudi Arabia zalqurashi@kau.edu.sa

الحماية القانونية للأسرار التجارية
دراسة تحليلية مقارنة بين النظام السعودي والقانون
الأمريكي في ضوء أحكام اتفاق الجوانب المتعلقة^{١*}
بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس)

د. زياد بن أحمد القرشي*

ملخص البحث:

تحلل هذه الورقة النظام القانوني الخاص بحماية الأسرار التجارية في المملكة وتقارنه مع موقف القانون الأمريكي في ضوء أحكام اتفاقية تريس. المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي المقارن. تناقش الورقة محاولات الفقه في تحديد المقصود بالأسرار التجارية، والفرق بين الأسرار التجارية وصور الملكية الفكرية التي تختلط بها. يدرس البحث مصادر قانون أسرار التجارة في كل من المملكة وأمريكا، وشروط حماية الأسرار التجارية. تتناول الورقة أوجه الاختلاف والتشابه بين نظام حماية الأسرار التجارية السعودي والأمريكي وهل يحمل مسمى الأسرار التجارية في القانونين نفس

- أجزى للنشر بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٧.
- لما أسست المملكة العربية السعودية على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، رأى القائمون على الأمر - في ذلك الوقت - ضرورة استبعاد كل ما يمت بصلة للقوانين التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وأول شيء استبعده هو اصطلاح (القانون) نفسه حتى لا تتشابه القواعد المستمدة من الشريعة مع التي تخالفها، واستبدل اصطلاح (النظام) باصطلاح (القانون). وعلى الرغم من اختفاء الأسباب التاريخية التي أدت لهذا الاستبدال، فإن استخدام اصطلاح (النظام) مازال ساريًا حتى يومنا هذا. في هذه الورقة سنستخدم الاصطلاحين للدلالة على القانون دون تفرقة. لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة انظر أيمن سعد سليم، نظام المعاملات المدنية السعودي، بين الفقه والتقنين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨، ص ٣، ٤.
- أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة الملك عبد العزيز - كلية الحقوق - قسم القانون الخاص - جدة - المملكة العربية السعودية

المعنى. تناقش الورقة في موضوع الإساءة استعمال الأسرار التجارية ومخالفة الممارسات التجارية النزيهة، وصور الإساءة التي تثير المسؤولية عن الاعتداء على السر التجاري. تتناول الورقة كذلك موضوع الأفعال والممارسات التي لا تعد مخالفة للممارسات التجارية النزيهة. تدرس الورقة مدى توافق أحكام لائحة حماية المعلومات التجارية السرية السعودية مع الحد الأدنى من الالتزامات الذي فرضته اتفاقية تريس على الدول الأعضاء. تنتهي الدراسة إلى أن لائحة حماية الأسرار التجارية جاءت متناغمة مع التزامات المملكة المنبثقة من اتفاق تريس، وأن هناك تشابهاً كبيراً بين موقف كل من النظام السعودي والقانون الأمريكي فيما يتعلق بموضوع هذا البحث. توصل البحث إلى كشف بعض الجوانب التي تحتاج إلى تعديل في لائحة الأسرار التجارية وفي نظام العمل السعودي.

المقدمة:

تعتبر الأسرار التجارية أحد مقومات المشروعات التجارية والصناعية في هذا العصر، إذ تعد أحد المحاور الرئيسية التي تعتمد عليها الكثير من المشروعات للمحافظة على تفرداها وتفوقها وزيادة قدرتها التنافسية، لما لهذه الأسرار من أثر في تحسين الإنتاج أو زيادته أو تقليل نفقاته. يفضل الكثير من المشروعات الاحتفاظ باكتشافاته التقنية سراً دون أن يتقدم للحصول على براءة اختراع بشأنها، حتى ولو توافرت فيها الشروط اللازمة قانوناً للحصول على البراءة. بل وحتى في الحالات التي يتقدم فيها مالك التقنية للحصول على براءة اختراع لحماية ابتكاره، فقد يحتفظ

سراً ببعض المعلومات المرتبطة بالاختراع بحيث لا تكفي المعلومات المفصح عنها في البراءة لاستغلال الاختراع على نحو فعال.^(٢)

تعد الأسرار التجارية فرعاً من فروع الملكية الفكرية المنصوص عليها في اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية - Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS) (والذي عرف بعد ذلك باتفاق تريس). من المعلوم أن اتفاق تريس يلزم الدول الأعضاء بأن تضمن تشريعاتها حدًا أدنى من الحماية Minimum Standards لحقوق الملكية الفكرية، وأن تعدل قوانينها الوطنية بما يتفق مع هذه الاتفاقية. غني عن البيان أن المملكة العربية السعودية ملتزمة بأحكام اتفاقية تريس بصفقتها عضواً في منظمة التجارة العالمية^(٣)، وللوفاء بالتزامها بحماية الأسرار التجارية أصدرت المملكة لائحة خاصة بالأسرار التجارية بسمى لائحة حماية المعلومات التجارية السرية.^(٤)

تختلف التشريعات المقارنة فيما يتعلق بالأساس القانوني لحماية الأسرار التجارية وطريقة حمايتها، كما تختلف المسميات التي تطلق على هذا النوع من الحقوق. تشترك الأسرار التجارية مع بعض أنواع الحقوق في بعض خصائصها مثل المعرفة العملية أو الفنية Know-how والأسرار الصناعية Industrial Secrets. تختلف كذلك المسميات التي تطلق على هذا النوع من الحقوق فتسمى بالأسرار التجارية Trade Secrets، كما أطلقت عليها بعض الأنظمة مسمى المعلومات السرية

(٢) إبراهيم أحمد إبراهيم، حماية الأسرار التجارية والمعرفة الفنية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الرابعة والأربعون، يوليو ٢٠٠٢، ص ٤٩.

(٣) انضمت المملكة لمنظمة التجارة العالمية في ١١/٩/١٤٢٦هـ.

(٤) صدر قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (٥٠) وتاريخ ١٤٢٦/٢/٢٥هـ المتضمن تكليف وزير التجارة بإصدار لائحة بسمى "لائحة حماية المعلومات التجارية السرية"، وقد صدرت اللائحة بموجب القرار الوزاري رقم ٣٣١٨ وتاريخ ١٤٢٦/٣/٢٥هـ.

Confidential Information.^(٥) على الرغم من أن هذه المسميات تستخدم للدلالة على حقوق تنتم بالسرية فإن هناك بعض الاختلاف في المعنى القانوني لكل مسمى من بعض الوجوه.^(٦) نظمت اتفاقية تريس الأسرار التجارية في المادة (٣٩) وأطلقت عليها مسمى "المعلومات غير المفصح عنها" Undisclosed Information. تعد اتفاقية تريس أول اتفاقية دولية توفر الحماية لهذا النوع من الحقوق في مسعى لتدعيم حمايته وخلق نوع من التوافق والمواءمة Harmonization بين القواعد الناظمة له على مستوى العالم.^(٧)

موضوع البحث وأهميته:

أغلبية الدراسات القانونية العربية التي قامت بمعالجة موضوع الأسرار التجارية كانت في إطار عقود النقل الدولي للتكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وعالجت هذه الدراسات العديد من المسائل الهامة مثل القانون الواجب التطبيق على عقود نقل التكنولوجيا، وشروط هذه العقود وأسلوب فض المنازعات التي قد تنشأ

(٥) مثال ذلك القانون الانجليزي.

(٦) حسام الدين عبد الغني الصغير، حماية المعلومات غير المفصح عنها والتحديات التي تواجه الصناعات الدوائية في الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٧.

(٧) تجدر الإشارة إلى أن مسمى "المعلومات غير المفصح عنها" الذي يستخدمه اتفاق تريس يختلف عن المسميات التي تستخدمها التشريعات المختلفة لمثل هذا النوع من الحقوق. كما ذكرنا في مقدمة هذا البحث أن الدول المختلفة تستخدم مسميات متباينة مثل المعلومات السرية والمعرفة الفنية والأسرار التجارية وغيرها. يعود اختيار الاتفاقية لهذا المسمى إلى الرغبة في عدم ربط المسمى الذي تستعمله الاتفاقية بمعناه المعروف في النظام القانوني الداخلي لدولة معينة. إلا أن مسمى المعلومات غير المفصح عنها وصف بأنه مضلل Misleading على أساس أن المعلومة التي لم يفصح عنها لأحد لا يمكن حمايتها، وإنما المعلومة التي يفصح عنها لأشخاص معينين ووفق ظروف وشروط معينة هي التي تكون محلاً للحماية. إلا أن الظروف التي أحاطت بصياغة نص المادة (٣٩) والرغبة في عدم ربط حماية الأسرار التجارية بنظام دولة بعينها دفع ممثلي الدول المشاركة في صياغة الاتفاق لاختيار هذا المسمى. إلا أنه وكما سيوضح معنا أن الشروط التي وضعتها اتفاقية تريس في المادة (٣٩) لحماية المعلومات غير المفصح عنها تتفق في كثير منها مع شروط حماية الأسرار التجارية في القانون الأمريكي. انظر عموماً:

Daniel Gervais, The TRIPS Agreement: Drafting History and Analysis (London: Sweet & Maxwell, 2003) p. 274.

عنها، إلا أن هذه الدراسات - إلا القليل منها - لم تتوجه إلى دراسة المشكلات القانونية للأسرار التجارية في إطار القوانين الداخلية.

تناقش هذه الدراسة موضوع الحماية القانونية للمعلومات التجارية السرية في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء أحكام اتفاقية ترين. تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في أن الأسرار التجارية لم تكن فرعاً من فروع الملكية الفكرية في الكثير من دول العالم بما فيها المملكة العربية السعودية. إلا أنه وبصودر لائحة حماية المعلومات التجارية السرية أصبح لدى المملكة قواعد قانونية تنظم هذا النوع من الحقوق. لم يحظ موضوع حماية الأسرار التجارية في السعودية بالدراسة نظراً لحدثة صدور اللائحة التنظيمية الخاصة بحماية المعلومات التجارية السرية وقلّة عدد المتخصصين في هذا الفرع من المعرفة، ولعل هذين السببين يفسران ندرة الدراسات التي تناقش هذه المسألة وفقاً للنظام السعودي على الرغم من أهميتها. لم يطلع الباحث على أي بحث مرجعي تناول بالدراسة والتحليل موضوع حماية الأسرار التجارية في السعودية في ضوء أحكام اتفاقية ترين، كما أنه لا يوجد أي قرار صادر عن محكمة سعودية في قضية أسرار تجارية تم الحكم فيها استناداً لما جاء في لائحة المعلومات التجارية السرية. في ظل هذا النقص الشديد الذي تعاني منه المكتبة القانونية السعودية بشكل عام وموضوع الأسرار التجارية بشكل خاص يأتي اختيار موضوع هذا البحث ليسهم في ملء جزء من هذا الفراغ.

تكتسب دراسة هذا الموضوع أهمية خاصة لزيادة الاهتمام به بسبب عزوف بعض المشروعات عن اللجوء لنظام براءات الاختراع لحماية المبتكرات، إذ إن الحصول على براءة اختراع يستلزم من المخترع أو من المشروع الحائز للاختراع الكشف عنه للمجتمع في مقابل الحصول على حق استثنائي لاستغلاله لفترة محددة

يصبح بعدها الاختراع مباحًا يجوز لكل ذي مصلحة استغلاله أو استخدامه. لذلك نجد أن الكثير من المشروعات تحتفظ بما لديها من ابتكارات في طي الكتمان من أجل استغلالها لأطول فترة ممكنة لتعظيم أرباحها طالما استطاعت الحفاظ على سرية الابتكار.

إن اختيار القانون الأمريكي لمقارنته مع النظام السعودي لم يأت من فراغ، فمن المعلوم أن الولايات المتحدة هي الدولة الأقدم في العالم التي وفرت الحماية لهذا النوع من الحقوق واعتبرته فرعاً من فروع الملكية الفكرية، إذ إن المشكلات القانونية المتعلقة بالأسرار التجارية ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية فأخذ الفقه بدعم من القضاء في أمريكا في تطوير النظريات لحمايتها فضلاً عن وجود كم هائل من التطبيقات القضائية الأمريكية في هذا الفرع من فروع القانون. يضاف إلى ذلك أن نظام حماية المعلومات غير المفصح عنها في اتفاقية تريس يتشابه إلى حد كبير مع نظام حماية الأسرار التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعالج الأسرار التجارية كفرع من فروع الملكية الفكرية.⁽⁸⁾ لذلك رأينا أن من الأهمية بمكان أن نستعرض نظام حماية الأسرار التجارية في القانون الأمريكي.

أسئلة البحث:

يثير موضوع هذا البحث عدداً من التساؤلات: ما المقصود بالأسرار التجارية، وما هي صور الملكية الفكرية التي قد تختلط بالأسرار التجارية؟ ما هو المقصود بالأسرار التجارية وفقاً للقانونين السعودي والأمريكي؟ هل يختلف مفهوم الأسرار التجارية عن مفهوم المعلومات غير المفصح عنها؟ ما هي مصادر قانون أسرار التجارة في كل من المملكة وأمريكا؟ ما هي شروط حماية الأسرار التجارية؟ ما هي

(8) Robert C. Van Arnem, Business War: Economic Espionage in the United States and the European Union and the Need for Greater Trade Secret Protection, 27 North Carolina Journal of International Law & Commercial Regulation, 2001, p. 94, at p. 119.

أوجه الاختلاف والتشابه بين نظام حماية الأسرار التجارية السعودي والنظام الأمريكي وهل يحمل مسمى الأسرار التجارية في القانونين نفس المعنى؟ ما هو المقصود بإساءة استعمال الأسرار التجارية، وماهي صور الإساءة التي تثير المسؤولية عن الاعتداء على السر التجاري؟ ما هي الأفعال التي تعد اعتداء على الأسرار التجارية، وماهي الأفعال التي لا تعد كذلك؟ إلى أي مدى تتوافق أحكام لائحة حماية المعلومات التجارية السرية السعودية مع الحد الأدنى من الالتزامات الذي فرضته اتفاقية ترس على الدول الأعضاء؟

منهجية البحث:

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي المقارن. تحلل هذه الورقة النظام القانوني الخاص بحماية الأسرار التجارية في المملكة وتقارنه مع موقف القانون الأمريكي في ضوء أحكام اتفاقية ترس. تهدف عملية التحليل المقارن إلى الآتي:

أولاً: الكشف عن الجوانب التي يكتنفها الغموض في النظامين السعودي والأمريكي.

ثانياً: تقويم الحلول والضمانات التي يقدمها النظامان فيما يتعلق بالمسائل محل البحث.

ثالثاً: الخروج بتوصيات يمكن الأخذ بها عند إجراء أي تعديلات على لائحة حماية المعلومات التجارية السرية.

حدود الدراسة:

تتعدد جوانب موضوع حماية الأسرار التجارية فهناك الحماية العقدية، والحماية القضائية، والحماية للمعلومات المقدمة للحكومات والهيئات العامة، والحماية

القانونية الواردة في الأنظمة. إن من غير الممكن أن يدرس هذا البحث جميع جوانب حماية الأسرار التجارية بالعمق المتوقع وفي المساحة المتاحة. لذلك كان لا بد من اختيار موضوع معين والتعمق فيه. وقع الاختيار على الحماية القانونية والتي من خلالها ندرس مصادر قانون الأسرار التجارية، وشروط حمايتها، وصور الممارسات والأفعال التي تعد اعتداء على الأسرار التجارية والممارسات والأفعال التي لا تعد كذلك. يعد هذا الموضوع من الموضوعات الجدلية التي حظيت باهتمام الفقه الأمريكي مما أفرز الكثير من الآراء حولها وجعلها مادة مناسبة للدراسة والمقارنة بالنظام السعودي الذي يخلو من أي تطبيقات قضائية أو آراء فقهية فيما يتعلق بهذا الموضوع. خلال دراسة موضوع الحماية القانونية سيتعرض البحث لبعض جوانب الحماية الأخرى متى ما كان ذلك ممكناً ومناسباً.

خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة مباحث. المبحث الأول يناقش ماهية الأسرار التجارية، والمبحث الثاني يعرض لشروط حماية الأسرار التجارية، والمبحث الثالث يتناول مخالفة الممارسات التجارية النزيهة وإساءة استعمال الأسرار التجارية.

المبحث الأول

ماهية الأسرار التجارية

تمهيد وتقسيم:

إن دراسة وفهم موضوع الحماية القانونية للأسرار التجارية تقتضي تحديد المقصود بهذا المصطلح وتمييزه عن ما قد يختلط به، والتعرف على مصادر هذا القانون. نظراً لتعدد مصادر قانون الأسرار التجارية الأمريكي ولارتباط فهم ماهية الأسرار التجارية بمعرفة مصادر ذلك القانون فإنه يجب أولاً أن نتعرف على مصادر قانون الأسرار التجارية. لذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مصادر قانون الأسرار التجارية

المطلب الثاني: تعريف الأسرار التجارية والمفاهيم المجاورة لها

المطلب الأول

مصادر قانون الأسرار التجارية

في السعودية أصدر مجلس الوزراء السعودي القرار رقم (٥٠) وتاريخ ١٤٢٦/١٢/٢٥هـ القاضي بتكليف وزير التجارة والصناعة إصدار لائحة بمسمى لائحة حماية المعلومات التجارية السرية وتعديلها متى ما دعت الحاجة إلى ذلك، وذلك في ضوء الأنظمة والاتفاقيات التي تحكم الموضوع. أصدر وزير التجارة والصناعة قرارًا وزاريًا برقم (٣٣١٨) وتاريخ ١٤٢٦/٣/٢٥هـ متضمنًا لائحة حماية المعلومات التجارية السرية (يشار إليها فيما بعد بلائحة الأسرار التجارية السعودية). تتألف اللائحة من تسع مواد تبين المادة الأولى من اللائحة ما يعد سرا تجاريًا، وتحدد المادة الثانية من هو صاحب الحق في السر التجاري. تبين المواد الثالثة والرابعة والخامسة كيف تتم مخالفة الممارسات التجارية النزيهة والتزامات الجهات المختصة بحماية الأسرار التجارية المقدمة إليها. المادة السادسة تبين الحالات التي يسمح للغير فيها باستخدام بيانات الاختبارات السرية التي لم يفصح عنها. المادة السابعة تحدد نطاق حماية الأسرار التجارية بتلك التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. المادة الثامنة تعطي الحق لمن لحقه ضرر نتيجة مخالفة أحكام هذه اللائحة في رفع دعوى أمام الجهة القضائية المختصة بطلب عن الأضرار التي لحقت به. تحدد المادة التاسعة ميعاد سريان هذه اللائحة.

تستند حماية الأسرار التجارية في السعودية كذلك إلى نص المادة (٥) من نظام المحكمة التجارية الصادر عام ١٣٥٠هـ التي تنص على أنه:

"يجب على كل تاجر أن يسلك في كل أعماله التجارية بدين وشرف فلا يرتكب غشاً ولا تدليساً ولا احتيالياً ولا غبناً ولا غرراً ولا نكتاً ولا شيئاً مما يخالف الدين والشرف بوجه من الوجوه".

في السعودية تعتبر الشريعة الإسلامية الإطار العام الذي تنشأ في كنفه الأنظمة، وهذه الأنظمة يجب أن تتقيد بالروح العامة للشريعة بجميع أوامرها و نواهيها، إلا أن القاضي يجب عليه الرجوع إلى النظام المتعلق بموضوع النزاع للحكم في القضية المعروضة عليه، وما لم يرد فيه نص فتحكمه القواعد العامة للشريعة الإسلامية.^(٩) قرر مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته المنعقدة عام ١٤٠٩هـ بأن الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية والتأليف والاختراع أو الابتكار هي حقوق خاصة أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة، وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً فلا يجوز الاعتداء عليها.^(١٠) وفي الشريعة الإسلامية المعتبر في مالية الأشياء ليس عينيتها بل منفعتها، وبما أن السر التجاري يحقق المنفعة لصاحبه فهذه المنفعة يجب حمايتها مادامت مباحة.^(١١) وعليه يمكن لنا أن نقرر بأن الفقه الإسلامي يعتبر السر التجاري حقاً محترماً والتعدي عليه محرم، والضرر الناتج عن مثل هذا التعدي يعد مضموناً لوجود سبب الضمان فيه وهو التعدي.

(٩) انظر أيمن سعد سليم و زياد أحمد القرشي وآخرون، المدخل إلى دراسة الأنظمة السعودية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، ٢٠١١، ص ٤١.

(١٠) قرار رقم: ٤٣، دورة مؤتمره الخامس بالكويت من ١-٦ جمادى الأولى ١٤٠٩ الموافق ١٠ - ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨م، مجلة المجمع (العدد الخامس، ج ٣ ص ٢٢٦٧).

(١١) انظر عموماً ذكرى عبد الرزاق محمد، حماية المعلومات السرية من حقوق الملكية الفكرية في ضوء التطورات التشريعية والقضائية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧، ص ٩٠ وما بعدها؛ حسين هارون شلقامي، وسائل حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤، ص ٨٧ (مشار إليه في ذكرى عبد الرزاق محمد).

إلا أنه من المهم أن تشير إلى أن التنظيم القانوني لحماية الأسرار التجارية في السعودية لم يعترف لصاحب الحق في هذه الأسرار بملكيته وإنما نظم حمايتها من منطلق عدم جواز استعمال طرف آخر لتلك الأسرار دون موافقة صاحب الحق فيها أو الإفصاح عنها بطريقة تخالف الممارسات التجارية النزيهة.^(١٢) موقف لائحة حماية الأسرار التجارية هذا يأتي متفقاً مع موقف اتفاق تريس الذي لم يعترف بحق الملكية لصاحب الحق في المعلومات غير المفصح عنها، ولم يقر المسؤولية عن الاعتداء على تلك المعلومات على فكرة الملكية، وإنما نظم حمايتها من منطلق عدم القيام بأعمال تنافسية غير مشروعة وفقاً لقواعد المسؤولية عن أعمال المنافسة غير المشروعة التي قررتها اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.^(١٣)

في الولايات المتحدة الأمريكية ترجع حماية الأسرار التجارية إلى أحكام محاكم العدالة الانجليزية English Courts of Equity التي صدرت في أوائل القرن السابع عشر والتي كانت تصدر أحكامها استناداً إلى أحكام القانون الطبيعي Natural Law.^(١٤) عندما واجهت المحاكم الأمريكية قضايا تتعلق بالاعتداء على الأسرار التجارية كانت ترجع إلى هذه الأحكام لتفصل في القضايا المعروضة عليها.^(١٥)

(١٢) المادة (٣) من لائحة الأسرار التجارية. موقف اللائحة السعودية يتوافق مع موقف قانون الملكية الفكرية المصري رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢ (المادة رقم ٥٧)، وقانون مملكة البحرين رقم (٧) لسنة ٢٠٠٣ بشأن الأسرار التجارية (مادة رقم ٣)، وقانون حماية الأسرار التجارية القطري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ (المواد ٣، ٨).

(١٣) انظر المادة (٣٩) من اتفاق تريس). انظر حول هذا الموضوع:

Surinder Kaur Verm, Protection of Trade Secrets under the TRIPS Agreement, and Developing Countries, 1 The Journal of World Intellectual Property (2005), p. 723, at p. 729.

(١٤) للمزيد حول القانون الطبيعي انظر عموماً:

Jacques Maritain, The rights of man and natural law (New York : Gordian Press, 1971); Josef Fuschs, Natural Law : A Theological Investigation (New York : Sheed and Ward, 1965).

(15) Sarah J. Taylor, Fostering Economic Growth in the High-Technology Field: Washington Should Abandon its Recognition of the Inevitable Disclosure Doctrine, 30 Seattle Univ. L. R., 2007, p. 473, at p. 477.

الدستور الأمريكي أعطى الحق للكونجرس في حماية حقوق الملكية الفكرية بموجب قوانين فدرالية، وقد أصدر الكونجرس قوانين فدرالية لحماية حقوق المؤلف وبراءات الاختراع.^(١٦) ينص الدستور الأمريكي على الآتي:

"The Congress shall have power...To promote the progress of science and useful arts, by securing for limited times to authors and inventors the exclusive right to their respective writings and discoveries".⁽¹⁷⁾

" للكونجرس سلطة ... تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة من خلال ضمان الحقوق الاستثنائية للمؤلفين والمخترعين على كتاباتهم واكتشافاتهم ولمدة محدودة".^(١٨)

إلا أنه لا يوجد قانون فدرالي أمريكي خاص بالأسرار التجارية. وفرت المحاكم الأمريكية الحماية للأسرار التجارية استنادًا إلى المبادئ العامة في قانون الملكية ومن خلال قانون العقود.^(١٩) اعتمدت المحاكم الأمريكية في توفير الحماية للأسرار التجارية على السوابق القضائية في القانون الانجليزي كما ذكرنا، ومن ثم بدأت المحاكم الأمريكية في تطوير نظرية لحماية الأسرار التجارية حتى في غياب الاتفاق على السرية استنادًا إلى مبدأ الالتزام بالسرية المنبثق من الثقة Duty of

(١٦) انظر القانون الفيدرالي الأمريكي الخاص ببراءات الاختراع الكود الأمريكي رقم ٣٥:
<http://www.law.cornell.edu/uscode/text/35>

انظر كذلك القانون الفدرالي الأمريكي الخاص بحقوق المؤلف الكود الأمريكي رقم ١٧:
<http://www.law.cornell.edu/uscode/text/17>

(١٧) في المادة الأولى من القسم ٨ (٨). يمكن الاطلاع على الدستور الأمريكي عن طريق الرابط التالي:

<http://www.usconstitution.net/const.html#A1Sec8>

(١٨) ترجمة كاتب هذه الورقة مع بعض التصرف.

(١٩) هناك جدل في الفقه الأمريكي حول اعتبار الحق في الأسرار التجارية حق ملكية أم لا. انظر عموماً:

Katarzyna A. Czapracka, Antitrust and Trade Secrets: The U.S. and the EU Approach, 24 SANTA CLARA COMPUTER & HIGH TECH. L.J. (2008), p. 207, at P. 214; Alan J. Tracey, The Contract in the Trade Secret Ballroom - A Forgotten Dance Partner?, 16 Texas Intellectual Property Law Journal, p. 47, at 54; S. J. Soltysinski, Are Trade Secrets Property?, 17 INTL REV. INDUS. PROP & COPYRIGHT L. (1986) p. 331, at p. 348.

Confidence والذي بموجبه يلتزم المطلع على الأسرار بعدم إفشائها للغير مالم يكن مصرحاً له بذلك من قبل صاحب هذه الأسرار.^(٢٠) وأصبحت بذلك حماية الأسرار التجارية مستمدة من مبادئ قانون الملكية والعقد إضافة إلى قواعد قانون الخطأ المدني Tort Law.^(٢١) إلا أن أحكام المحاكم أصدرت أحكاماً متباينة بشأن حماية الأسرار التجارية، وفي بعض الجوانب كانت الأحكام التي تصدر من الولايات المختلفة متعارضة. هذا التباين بين أحكام المحاكم أظهر الحاجة إلى توحيد القواعد الناظمة للأسرار التجارية. إدراكاً من معهد القانون الأمريكي American Law Institute لمدى الحاجة إلى تدوين القواعد الخاصة بالأسرار التجارية في مسعى لخلق نوع من التناغم بين هذه القواعد، أصدر في العام ١٩٣٩م مدونة الخطأ المدني The Restatement of Torts التي احتوت على قسم خاص بالأسرار التجارية بهدف توضيح الغموض الذي يشوب القواعد الناظمة للأسرار التجارية وإحداث نوع من المواءمة بين النظريات المختلفة التي تحكم حالات الاستخدام غير المشروع من المواءمة بين النظريات المختلفة التي تحكم حالات الاستخدام غير المشروع Illegal use وإساءة الاستعمال Improper use للأسرار التجارية وهو ما يطلق عليه في القانون الأمريكي Misappropriation.^(٢٢) ولكن مدونة الخطأ المدني لم تتجح

(20) See generally, G. E. Dal Pont, Lawyer's professional responsibility (Pymont, NSW : Thomson Legal and Regulatory Group, 2006) p. 227; Pamela Samuelson, Information as Property: Do Ruckelshaus and Carpenter Signal a Changing Direction in Intellectual Property Law?, 38 CATI. U. L. REV. (1989) p. 365, at p. 366.

(21) Melvin F. Jager, Trade Secrets Law (Eagan, MN: Thomson Reuters, 2006) § 1:1 and 2:3.

ما يسمى Tort في دول القانون الأنجلو أمريكي يعني الخطأ المدني Civil wrong، ويختص قانون Tort Law بالحالات التي يكون تصرف شخص قد تسبب في معاناة شخص Suffering أو خسارته LOSS، ولا يشترط في التصرف ليأخذ هذا الوصف أن يكون غير مشروع. ويمكن القانون المضرور من اللجوء إلى القضاء ليسترد ما خسره أو لجبر الضرر. وبذلك نجد أن هذا المبدأ يقترب من نظرية المسؤولية التقصيرية في القانون المدني. انظر عموماً حول هذا المبدأ:

Glanville Williams, Learning The Law (Edinburgh : Thomson/Sweet & Maxwell, 2010) 14th ed.

(٢٢) أنشئ معهد القانون الأمريكي عام ١٩٢٣م بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى توضيح clarification وتبسيط simplification القانون من خلال إصدار مدونات تحتوي على مجموعات من القواعد في فروع القانون المختلفة تعبر بوضوح ودقة عن موقف القانون

في توحيد القواعد الناظمة للأسرار التجارية على مستوى الولايات المختلفة بسبب أنها لم تكن ملزمة للمحاكم وإنما كان الأخذ بها اختياريًا، إضافة إلى أن محاكم الولايات المختلفة تبنت تفسيرات مختلفة لنصوص المدونة خلافًا للملاحظات التي أخذت على نصوص المدونة.^(٢٣) ومن هنا نشأت في الولايات المختلفة قواعد مختلفة بخصوص الأسرار التجارية مستمدة من السوابق القضائية في كل ولاية.^(٢٤) في العام ١٩٦٨ جرى التصويت من قبل المؤتمر الوطني للمفوضين لتوحيد قوانين الولايات National Conference of Commissioners on Uniform State Laws (NCCUSL) على تعيين لجنة خاصة لبحث وضع قانون نموذجي للأسرار التجارية في محاولة لتوحيد قوانين الأسرار التجارية على مستوى الولايات المتحدة لما لتوحيد القواعد الناظمة لحماية هذه الأسرار من أثر في دعم قطاع الأعمال وتشجيعه. تجدر الإشارة إلى أن القانون النموذجي Uniform Act المقصود به قانون غير إلزامي يمكن للولايات أن تتبناه ويمكن لها أن تلتفت عنه، بعكس ما يسمى بالكود الأمريكي (USC) United States Code وهو تقنين فدرالي ملزم لكل الولايات. وفي العام ١٩٧٩ أصدر معهد القانون الأمريكي مدونة الخطأ المدني الثانية Restatement (Second) of Torts والتي جاءت خالية من أي إشارة إلى الأسرار التجارية على اعتبار أن قيام المسؤولية عن الاستخدام غير المشروع للأسرار التجارية أصبح يستند على مبادئ قانونية أخرى بشكل أكبر مما يستند على قانون الخطأ المدني.^(٢٥)

- غير المكتوب والمستمد من السوابق القضائية تجاه موضوعات يشوبها الغموض. لمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع المعهد على الرابط التالي: <http://www.ali.org>
- (23) Ramon A. Klitzke, The Uniform Trade Secrets Act, 64 MARQ. L. REV. 1980, p. 277, at p. 283.
- (24) Sarah Gettings, Burbank Grease Services, Llc v. Sokolowski: Frustrating Uniformity In Trade Secret Law, 22 Berkeley Technology Law Journal, 2007, p. 423, at P. 428.
- (25) RESTATEMENT (SECOND) OF TORTS, Division Nine, Introductory Note (1979).

في العام ١٩٧٩م أصدر المؤتمر الوطني للمفوضين لتوحيد قوانين الولايات القانون النموذجي للأسرار التجارية، وأجريت عليه تعديلات طفيفة في العام ١٩٨٥م (يشار إليه فيما بعد بقانون الأسرار التجارية الموحد). حتى تاريخ أكتوبر من العام ٢٠١٢ بلغ عدد الولايات التي تبنت قانون الأسرار التجارية الأمريكي النموذجي ٤٧ ولاية إضافة إلى كل من مقاطعة كولومبيا District of Columbia والجزر البكر التابعة للولايات المتحدة Virgin Island. بالنسبة لولاية ماساتشوستس Massachusetts فقد شرعت هذا العام في إجراءات تبني هذا القانون، ولم يبق من الولايات المتحدة سوى ولاية نيو يورك ونورث كارولينا وتكساس التي لم تتبن هذا القانون بعد.^(٢٦) حقق قانون الأسرار التجارية عدداً من الإيجابيات أولها أنه قانون ملزم للقاضي في الولايات التي تبنت القانون بعكس مدونة الخطأ المدني، كما أنه تلافي الكثير من الملاحظات التي أثيرت حول المدونة.^(٢٧) لكن التغيير الأكبر الذي أحدثه القانون هو التحول تجاه حماية الأسرار التجارية وفقاً لقواعد قانون الملكية وبعيداً عن فكرة الخطأ المدني.

في العام ١٩٩٥م أصدر معهد القانون الأمريكي المدونة الثالثة للمنافسة غير المشروعة Restatement (Third) of Unfair Competition.^(٢٨) تعد هذه المدونة هي أحدث الوثائق التي تناولت موضوع القواعد الناظمة لحماية الأسرار التجارية في الولايات المتحدة، كما أنها تناولت موضوع الأسرار التجارية بشكل شامل.^(٢٩)

(٢٦) لمزيد من المعلومات انظر صفحة القانون على موقع مفوضية القوانين الأمريكية من خلال الرابط التالي:

<http://www.uniformlaws.org/Act.aspx?title=Trade%20Secrets%20Act>

(27) Jason Mazzone, The Secret Life of Patents, 48 Washburn L.J., 2008, p. 33, at p. 36.

(٢٨) يمكن الاطلاع على المدونة على الرابط التالي:

http://is.muni.cz/th/169953/pravf_m/Extract_III.pdf

(29) Elizabeth A. Rowe, Saving Trade Secret Disclosures On The Internet Through Sequential Preservation, 42 Wake Forest L. Rev. (2007), p. 1, at p. 7.

تضمنت هذه المدونة مجموعة القواعد التي أسسها القضاء والمدعمة بأراء الفقهاء فيما يتعلق بموضوع حماية أسرار التجارة.⁽³⁰⁾ تناولت مدونة المنافسة غير المشروعة الثالثة موضوع الأسرار التجارية في حين أن مدونة الخطأ المدني لعام 1979م لم تتناول موضوع الأسرار التجارية بسبب أن معهد القانون الأمريكي رأى أن حماية الأسرار التجارية ترتبط بقواعد المنافسة غير المشروعة أكبر من ارتباطها بنظرية الخطأ المدني.⁽³¹⁾

إلى جانب الحماية المدنية التي يوفرها القانون الأمريكي للأسرار التجارية أصدر الكونجرس القانون الفيدرالي الخاص بالتجسس الاقتصادي عام 1996م The Federal Economic Espionage Act of 1996، ويوفر هذا القانون الحماية الجنائية للأسرار التجارية.

المطلب الثاني

تعريف الأسرار التجارية والمفاهيم المجاورة لها

تتعدد التعريفات التي يسوقها الفقه لمصطلح الأسرار التجارية، وتتعدد كذلك المسميات التي تطلق على الحقوق التي تشترك مع الأسرار التجارية في بعض خصائصها كالمعرفة العملية أو الفنية والأسرار الصناعية، مما يؤدي إلى إحداث قدر من اللبس حول مفهوم الأسرار التجارية. نبدأ بتحديد المقصود بمصطلح الأسرار التجارية ثم نتناول الحقوق التي تشترك مع الأسرار التجارية في بعض خصائصها.

(30) انظر الأقسام من 39 إلى 45 من المدونة.

(31) Sarah Gettings, Burbank Grease Services, Llc v. Sokolowski: Frustrating Uniformity In Trade Secret Law, 22 Berkeley Technology Law Journal, 2007, p. 423, at. P. 428.

تعريف الأسرار التجارية:

يعرف جانب من الفقه العربي الأسرار التجارية بأنها المعلومات التي تكون نتيجة جهود كبيرة توصل إليها صاحبها واحتفظ بسريتها، ويكون لها قيمة اقتصادية تنشأ عن هذه السرية، مثل التصاميم أو الطرق أو المعلومات الفنية أو البرامج التي تتضمن معارف فنية لها قيمة فنية بذاتها.^(٣٢) ويعرف جانب آخر من الفقه الأسرار التجارية على أنها كافة أشكال المعلومات السرية - بما قد تشمله من ابتكارات - تركيبات - نماذج - توليفة - برامج - آلات - أساليب وطرق ووسائل صناعية تكون لها قيمة اقتصادية حالة أو ممكنة طالما لم تكن معروفة إلا للذين يحصلون على قيمتها الاقتصادية من خلال عملهم بها واستخدامهم لها، ولم يكن من الممكن لأشخاص آخرين اكتشافها أو الحصول عليها بوسائل مشروعة، وبشرط أن تكون هذه المعلومات محاطة بوسائل معقولة، طبقاً للظروف، للحفاظ على سريتها.^(٣٣) يلاحظ على التعريف الأول أنه تضمن العديد من خصائص الأسرار التجارية إلا أنه ينظر إلى الأسرار التجارية كمعلومات تستخدم في مجال الصناعة. وحصر الأسرار التجارية في هذا الإطار لا يتفق مع طبيعة الأسرار التجارية التي تشمل المعلومات التي تستخدم في التجارة ومن الممكن أن تستخدم في الصناعة. ولا تقتصر الحماية المقررة للأسرار التجارية على المعارف الفنية، بل تشمل المعلومات التجارية كقوائم العملاء، والخطط التسويقية، والمعلومات الإدارية والمالية مثل النماذج والإحصائيات والدراسات المالية والاقتصادية.^(٣٤) ويلاحظ على التعريف

(٣٢) سميحة القليوبي، الملكية الصناعية (القاهرة، دار النهضة العربية)، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٩، ص ٤١٥. انظر أيضاً حسام عيسى، نقل التكنولوجيا (دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية) دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١١٤.

(٣٣) جلال وفاء محمد، الحماية القانونية للملكية الصناعية وفقاً لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٨٩.

(٣٤) حسام الدين الصغير (٢٠٠٣)، ص ٣.

الثاني تأثره بالتعريفات التي أوردتها الوثائق القانونية المعدة في الولايات المتحدة كما سنرى.

تعرف لائحة الأسرار التجارية السعودية في المادة الأولى الأسرار التجارية كالآتي:

"تعد أي معلومة سرا" تجارياً في أي من الحالات الآتي بيانها:

١- إذا كانت غير معروفة عادة في صورتها النهائية، أو في أي من مكوناتها الدقيقة، أو كان من الصعب الحصول عليها في وسط المتعاملين عادة بهذا النوع من التعاملات.

٢- إذا كانت ذات قيمة تجارية نظراً لكونها سرية.

٣- إذا أخضعها صاحب الحق لتدابير معقولة للمحافظة على سريتها في ظل ظروفها الراهنة".

يلاحظ على هذا التعريف توسع المنظم السعودي في ما يعد سرّاً تجارياً، واعتباره أي معلومة يمكن أن تكون سرّاً تجارياً. وبالتالي فالمعلومات التجارية والصناعية والتقنية والمالية ومعلومات الأعمال وقوائم العملاء والصيغ والتقنيات يمكن أن تعد أسراراً تجارية إذا استوفت الشروط التي وضعتها المادة.

لا يوجد تعريف فقهي أو قضائي أو قانوني موحد للأسرار التجارية لا في الولايات المتحدة الأمريكية ولا في غيرها من الدول.⁽³⁵⁾ يعرف جانب من الفقه الأمريكي الأسرار التجارية على أنها نوع من المعلومات ذات القيمة بسبب أنها غير معروفة عموماً.⁽³⁶⁾ ومن المستقر عليه في الفقه الأمريكي أنه حتى تعتبر المعلومة

(35) Jerry Cohen & Alan S. Gutterman, Trade Secrets Protection and Exploitation (Washington D.C.: Bureau of National Affairs, 1998) at p. 13.

(36) Publisher's Editorial Staff, Introduction to Trade Secrets, 23 Corporate Counsel's Quarterly (2), 2007, p. 1.

سرّاً تجارياً يجب أن تستمد قيمتها الاقتصادية من كونها ليس من السهل التوصل إليها والتحقق منها فضلاً عن ضرورة بذل صاحبها جهوداً معقولة للحفاظ على سرّيتها.⁽³⁷⁾ وبحسب الفقيه الأمريكي روجر ميلجرم Roger M. Milgrim لا تستمد الأسرار التجارية قيمتها من طبيعة هذه الأسرار ومحتواها، ولا من الفائدة المتأتية منها، وإنما من كونها سرّاً يخفى على المنافسين.⁽³⁸⁾ يعرف خبير الأسرار التجارية جيمس بولي James Pooley الأسرار التجارية كالتالي:

"Virtually any useful information can qualify as a trade secret. It need not rise to the dignity of an "invention"; a "discovery" is enough, even if it is only a relatively minor improvement on a process already known to the trade. And the law extends beyond technology to cover business information, such as customer lists, financial projections and marketing plans. The key to understanding the expansive nature of trade secret law is that it can protect any process or information that is both private and useful".⁽³⁹⁾

"تقريباً أي معلومات مفيدة يمكن وصفها بأنها أسرار تجارية. لا يلزم للمعلومة أن ترقى إلى المستوى المطلوب في الاختراع لتعتبر سرّاً تجارياً؛ بل يكفي أن تشكل المعلومة اكتشافاً، حتى لو كان ذلك الاكتشاف مجرد تحسين طفيف على عملية معروفة بالفعل في عالم التجارة. يوفر القانون الحماية للأسرار التجارية ولو كانت خارج مجال التقنية، ويعد سرّاً تجارياً المعلومات المستخدمة في مجال الأعمال مثل قوائم العملاء، وتوقعات العملاء، والقوائم المالية وخطط التسويق. المفتاح لفهم الطبيعة التوسعية لقانون الأسرار التجارية هو أنه يمكن حماية أي عملية أو معلومة

(37) Sharon K. Sandeen, A CONTRACT BY ANY OTHER NAME IS STILL A CONTRACT: EXAMINING THE EFFECTIVENESS OF TRADE SECRET CLAUSES TO PROTECT DATABASES, 45 IDEA: The Journal of Law and Technology (2005) p.119, at 133.

(38) Roger M. Milgrim, Trade Secrets (New York: Matthew Bender & Company, Inc., 2006) § 1.03.

(39) James Pooley, Trade Secrets (New York: Law Journal Press, 2012) § 1.01.

تتصف بالخصوصية والفائدة".^(٤٠) يركز هذا التعريف على مسألة التوسع في تعريف السر التجاري إلا أنه يغفل الإشارة إلى شروط حمايته.

يعتبر جانب من الفقه الأمريكي أن مدونة الخطأ المدني التي أعدها معهد القانون الأمريكي لعام ١٩٣٩ قدمت تعريفاً أشتهر ووصفه بعض الفقه بأنه الأكثر شمولية ودقة للأسرار التجارية والذي لقي قبولاً من قبل القضاء الأمريكي.^(٤١) تعرف مدونة الخطأ المدني الأسرار التجارية على أنها:

A trade secret may consist of any formula, pattern, device or compilation of information which is used in one's business, and which gives him an opportunity to obtain an advantage over competitors who do not know or use it. It may be a formula for a chemical compound, a process of manufacturing, treating or preserving materials, a pattern for a machine or other device, or a list of customers. It differs from other secret information in a business in that it is not simply information as to single or ephemeral events in the conduct of the business, as, for example, the amount or other terms of a secret bid for a contract or the salary of certain employees, or the security investments made or contemplated, or the date fixed for the announcement of a new policy or for bringing out a new model or the like. A trade secret is a process or device for continuous use in the operations of the business.

"السر التجاري يمكن أن يكون أي طريقة أو نمط أو أداة أو تصنيف للمعلومات المستخدمة من قبل شخص في مجال تجارته وتعطي صاحبها ميزة في مواجهة المنافسين الذين لا يعلمون بأمر هذا السر. يمكن أن يأخذ السر التجاري شكل وصفة لتحضير مركب كيميائي، أو طريقة لتصنيع أو معالجة أو الحفاظ على عناصر، أو تصميم لجهاز. ويختلف السر التجاري عن الأسرار الأخرى في الأعمال التجارية في أن السر التجاري ليس مجرد معلومة تخص المنشأة مثل قيمة

(٤٠) ترجمة كاتب هذه الورقة مع بعض التصرف.

(41) Sarah Gettings, Burbank Grease Services, Llc V. Sokolowski: Frustrating Uniformity In Trade Secret Law, 22 Berkeley Technology Law Journal, 2007, p. 423, at. P. 427.

شيء يخص المنشأة أو عطاء تقدمت به، أو مقدار رواتب بعض الموظفين، أو خطط المنشأة لإصدار سندات، أو موعد قيام المنشأة بتنفيذ مشروع ما، أو اتباع سياسة أو موعد إصدار موديل جديد من السلع أو ما شابه ذلك. السر التجاري هو منهج أو أداة تستخدم بشكل مستمر في مجال الأعمال".^(٤٢)

يقدم التعريف السابق تعداداً لصور الأسرار التجارية وهذا التعداد قدم صور الأسرار التجارية الشائعة في الثلاثينيات من القرن الماضي، ولذلك لم يتضمن التعداد صور الأسرار التجارية التي ظهرت بعد ذلك التاريخ كبرامج الحاسب الآلي. يحظى التعريف السابق بانتشار واسع في الولايات المتحدة، والكثير من أحكام القضاء الأمريكي لا زالت تستند عليه لنقرر ما إذا كانت المعلومات أسراراً تجارية أو لا.^(٤٣) قدم التعريف السابق معياراً ثلاثياً لاعتبار المعلومات سرّاً تجارياً وهي: أن تكون المعلومة مستخدمة استخداماً مستمراً من قبل صاحبها في مجال تجاري، وأن تعطي صاحبها ميزة على منافسيه، وأن تكون سرية.

يقدم قانون الأسرار التجارية الموحد (المادة ٤ من الفصل ١) التعريف التالي

للأسرار التجارية:

"Trade secret" means information, including a formula, pattern, compilation, program device, method, technique, or process, that: (i) derives independent economic value, actual or potential, from not being generally known to, and not being readily ascertainable by proper means by, other persons who can obtain economic value from its disclosure or use, and (ii) is the subject of efforts that are reasonable under the circumstances to maintain its secrecy"⁽⁴⁴⁾.

(٤٢) ترجمة كاتب هذا البحث مع بعض التصرف.

(٤٣) انظر حكم المحكمة العليا في قضية ٤١٦ (1974) U.S. 470 Kewanee Oil v. Bicon Corp.

حكم المحكمة الفدرالية في قضية 1112, 79 F.3d 1112, Roton Barrier, Inc. v. The Stanley Works, 1117 (Fed. Cir. 1996)

حكم محكمة ولاية ويسكانسون, 147 Wis.2d 842, Minuteman, Inc. v. Alexander, 434 N.W.2d 773, 774 (Wis. 1989)

(44) http://www.uniformlaws.org/shared/docs/trade%20secrets/utsa_final_85.pdf.

"السر التجاري يعني المعلومات بما فيها الطريقة أو النمط أو التصنيف أو أجهزة البرمجة أو الصيغ أو التقنيات أو العمليات، التي تتصف بالتالي:

(١) تستمد قيمتها الاقتصادية - الحقيقية أو المحتملة - من كونها غير معروفة للآخرين الذين يمكن أن يحققوا قيمة اقتصادية من وراء الكشف عنها أو استخدامها، ولا يمكن التحقق منها بسهولة بالوسائل المشروعة.

(٢) أن يكون هناك جهود معقولة بذلت للحفاظ على سرية هذه المعلومات".^(٤٥)

يلاحظ على هذا التعريف تأثيره الواضح بتعريف مدونة الخطأ المدني، إلا أن تعريف قانون الأسرار التجارية الموحد جاء أكثر عمومية من تعريف مدونة الخطأ المدني. يوسع القانون الموحد تعريف السر التجاري ليجعله يشمل كل المعلومات التي يمكن أن يستمد منها الشخص قيمة اقتصادية بما فيها المعلومات التي يعلمها الشخص ولكنه لا يطبقها.^(٤٦) سبب القائلون على صياغة القانون الموحد هذا التوجه بالرغبة في حماية مالكي الأسرار التجارية الذين لم يجدوا الفرصة أو لا يملكون الأدوات ليضعوا هذه الأسرار موضع التنفيذ.^(٤٧) أضاف تعريف القانون الموحد إلى صور الأسرار التجارية التي وردت في تعريف مدونة الخطأ المدني صوراً جديدة كالبرامج والتقنيات. هذه الصور لم تكن موجودة في تعريف مدونة الخطأ المدني. يشير الفقه إلى أنه حتى في الولايات التي تبنت قانون الأسرار التجارية الموحد نجد أن المحاكم في تلك الولايات تستند في أحكامها إلى مدونة

(٤٥) ترجمة كاتب هذا البحث مع بعض التصرف.

(46) Jeff Danley, INTELLECTUAL PROPERTY: TRADE SECRET: NOTE: Cadence v. Avant!: The UTSA and California Trade Secret Law, 19 Berkeley Tech. L.J. (2004) p.289, at p. 291.

(47) Jeff Danley, ibid, at p. 291.

الخطأ المدني.^(٤٨) يضاف إلى ذلك أن تعريف قانون الأسرار التجارية الموحد يشير صراحة إلى أن السر التجاري لا يعدو أن يكون معلومة بعكس مدونة الخطأ المدني. يختلف تعريف القانون الموحد للأسرار التجارية أيضاً في أنه لا يشترط لاعتبار المعلومة سرّاً تجارياً أن تكون مستخدمة فعلاً وباستمرار في مجال التجارة. وأخيراً نجد أن تعريف القانون الموحد لا يشترط أن تحقق المعلومة لصاحبها ميزة تنافسية على غرار مدونة الخطأ المدني، واستبدل هذا الشرط بأن تكون المعلومة مستمدة لقيمتها الاقتصادية - الحقيقية أو المحتملة - من وراء استمرار سرّيتها.

تعرف المدونة الثالثة للمنافسة غير المشروعة الأسرار التجارية في المادة

(٣٩) على أنها:

"A trade secret is any information that can be used in the operation of a business or other enterprise and that is sufficiently valuable and secret to afford an actual or potential economic advantage over others".⁽⁴⁹⁾

السر التجاري هو أي معلومة يمكن أن تستخدم في مجال الأعمال أو تستخدمها أي مؤسسة، وتكون ذات قيمة ومحاطة بسرية بالشكل الكافي لإعطاء ميزة اقتصادية فعلية أو محتملة لصاحبها في مواجهة الغير.^(٥٠)

على عكس التعريفين السابقين نجد أن تعريف هذه المدونة لم يعدد صور المعلومات التي يمكن أن تعتبر سرّاً تجارياً. أسوة بتعريف القانون الموحد لم يشترط تعريف المدونة الثالثة في المعلومة لتعتبر سرّاً تجارياً أن تكون مستخدمة فعلاً في مجال الأعمال.

(48) David G. Majdali, Trade Secrets Versus The Internet: Can Trade Secret Protection Survive In The Internet Age? 22 Whittier L. Rev. (2000) 125, p. 1

(٤٩) يمكن الاطلاع على نص المدونة من خلال الرابط التالي:

http://is.muni.cz/th/169953/pravf_m/Extract_III.pdf

(٥٠) ترجمة كاتب هذا البحث مع بعض التصرف.

أحدث التعريفات التي أوردها القانون الأمريكي للأسرار التجارية هو التعريف الوارد في قانون التجسس الاقتصادي. تنص المادة (١٨٣٩) على التالي:

"The term 'trade secret' means all forms and types of financial, business, scientific, technical, economic, or engineering information, including patterns, plans, compilations, program devices, formulas, designs, prototypes, methods, techniques, processes, procedures, programs, or codes, whether tangible or intangible, and whether or how stored, compiled, or memorialized physically, electronically, graphically, photographically, or in writing if--(A) the owner thereof has taken reasonable measures to keep such information secret; and (B) the information derives independent economic value, actual or potential, from not being generally known to, and not being readily ascertainable through proper means by, the public".⁽⁵¹⁾

يقصد بالأسرار التجارية كل أشكال وأنواع المعلومات المالية والمتعلقة بالأعمال والمعلومات الفنية والعلمية والهندسية بما في ذلك الأنماط والخطط والتصنيفات وأجهزة البرمجة والطرق والتصاميم والنماذج والأساليب والتقنيات والعمليات والإجراءات والبرامج والشفرات، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة، أيًا كانت طريقة تخزينها أو جمعها أو تبويبها يدويًا كان ذلك أو الكترونياً أو بيانياً أو فوتوغرافياً أو كان ذلك بشكل مكتوب، طالما تحقق التالي:

- (أ) أن المالك اتخذ تدابير معقولة للحفاظ على سرية هذه المعلومات.
- (ب) أن المعلومات كانت تستمد قيمتها الاقتصادية المستقلة - الحقيقية أو المحتملة - من كونها غير معروفة ولا يمكن التحقق منها بسهولة بالوسائل المشروعة من قبل الجمهور.⁽⁵²⁾

(51) يمكن الاطلاع على القانون من خلال الرابط التالي:

<http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-104publ294/html/PLAW-104publ294.htm>

(52) ترجمة كاتب هذه الورقة مع بعض التصرف.

يتصف تعريف الأسرار التجارية وفقاً لقانون التجسس الاقتصادي بالعمومية، إذ يدخل في مضمون الأسرار التجارية المعلومات المتعلقة بالأعمال والمعلومات الفنية المتعلقة بالصناعة. هذا قانون التجسس الاقتصادي حذو القانون الموحد ومدونة المنافسة غير المشروعة إذ لم يشترط في المعلومة لتعتبر سرّاً تجارياً أن تكون مستخدمة فعلاً في مجال الأعمال. يشترط هذا القانون كذلك أن تكون المعلومة ذات قيمة اقتصادية وأن يكون صاحبها قد اتخذ تدابير معقولة للحفاظ على سريتها.

بعد استعراض التعريفات السابقة يتضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن وضع تعريف محدد للأسرار التجارية غير ممكن. إلا أننا يمكن أن نقرر بأن الأسرار التجارية لا تعدو أن تكون معلومات أو طرقاً أو صيغاً أو تقنيات ذات أهمية اقتصادية، ولا يشترط فيها أن تنطوي على خطوة ابتكارية، وتستخدم في مجالات التجارة أو الصناعة أو التقنية ويحتفظ بها صاحبها سرّاً من خلال اتخاذ إجراءات لحمايتها من أن يطلع عليها الغير الذين يمكن أن يحققوا فوائد اقتصادية لو أتاحت لهم امكانية استخدام هذه الأسرار في مجال عملهم. وتجدر الإشارة إلى أنه يدخل في مفهوم الأسرار التجارية ما يسمى بالمعلومات السلبية Negative Information وهي المعلومات التي يعلمها صاحب السر التجاري والمتعلقة بمعرفة أن ممارسة Practice معينة أو أداة صناعية Device غير فعالة في مجال من المجالات، وهذه المعلومات تتكون لدى صاحب السر التجاري من التجارب والبحوث التي أجراها وفشلت.⁽⁵³⁾

(53) Jeff Danley, Intellectual Property: Trade Secret: Note: Cadence V. Avant!: The UTSA And California Trade Secret Law, 19 Berkeley Tech. L.J. 289 (2004), at p. 291; Michael A. Epstein, Epstein on Intellectual Property, Gaithersburg: Aspen Law & Business (2005), §1.02, at 1-4 (4th ed. Supp. 2005); Nathan Hamler, The Impending Merger of the Inevitable Disclosure Doctrine and Negative Trade Secrets: Is Trade Secrets Law Headed in the Right Direction? 25 The Journal of Corporation Law (2000), p. 383, at p. 400; Eric E. Johnson, Trade Secret Subject Matter, 33 Hamline Law Review (2010), p. 545, at p. 567; BrJandon B. Cate, Saforo & Associates, Inc. v. Porocel Corp.: The

مثل هذه المعلومات لها قيمة تجارية لأنها تكون نتيجة عمليات بحثية مكلفة وطويلة تثبت أن ممارسة ما أو عملية ما لن تجدي في مجال من المجالات.^(٥٤) تسمى المعلومات السلبية أحياناً "ما لا يجب عمله" What not to do.^(٥٥)

المفاهيم المجاورة لمفهوم الأسرار التجارية (المعرفة الفنية أو العملية والسر الصناعي):

يتشابه مفهوم الأسرار التجارية مع بعض المفاهيم الأخرى كالمعرفة الفنية أو المعرفة العملية والأسرار الصناعية

المعرفة الفنية أو المعرفة العملية والأسرار التجارية:

لا يوجد تعريف موحد لمفهوم المعرفة الفنية، إذ يعرفها البعض على أنها مجموعة من المعلومات المتعلقة بكيفية تطبيق نظرية علمية أو اختراع.^(٥٦) إلا أن هذا التعريف لا يعبر بدقة عن مضمون المعرفة الفنية بشكلها الحالي ويحصرها في جانب واحد وهو جانب المعلومات المتعلقة بتطبيق النظريات العلمية والاختراعات،

Failure of the Uniform Trade Secrets Act to Clarify the Doubtful and Confused Status of Common Law Trade Secret Principles, 53 Arkansas Law Review (2000), p. 687, at p. 713; Alan J. Tracey, The Contract in the Trade Secret Ballroom - A Forgotten Dance Partner? 16 Texas Intellectual Property Law Journal (2007) p. 47, at p. 59; Benjamin A. Emmert, Keeping Confidence With Former Employees: California Courts Apply The Inevitable Disclosure Doctrine To California Trade Secret Law, 40 Santa Clara L. Rev. (2000), p. 1171, at p. 1177.

(54) KURT M. SAUNDERS, PRACTITIONERS' GUIDE TO THE NEW PENNSYLVANIA TRADE SECRET LAW: CAN YOU KEEP A (TRADE) SECRET?--THE PENNSYLVANIA UNIFORM TRADE SECRETS ACT, 75 Pennsylvania Bar Association Quarterly (2004), p. 139, at p. 143; Adam W. Johnson, Injunctive Relief in the Internet Age: The Battle Between Free Speech and Trade Secrets, 54 Federal Communications Law Journal (2002), p. 518, at p. 532; Charles Tait Graves, The Law of Negative Knowledge: A Critique, 15 Texas Intellectual Property Law Journal (2007), p. 388, at p. 393.

(55) Charles Tait Graves and Brian D. Range, Identification of Trade Secret Claims in Litigation: Solutions for a Ubiquitous Dispute, 5 Northwestern Journal of Technology and Intellectual Property (2006), p. 68, at p. 96.

(٥٦) محسن شفيق، نقل التكنولوجيا من الناحية القانونية، القاهرة : مركز البحوث والدراسات القانونية والتدريب المهني - مطبوعات جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٨٤.

في حين أن المعرفة الفنية أوسع من ذلك بكثير، فهي تمتد لتشمل التقنيات والمهارات وخطط التنفيذ. ويذهب جانب آخر من الفقه إلى أن المعرفة العملية هي المهارة وأطلق عليها مسمى المعرفة التقنية.^(٥٧) والمعرفة العملية أو الفنية تشمل الطرق الصناعية والمهارات والخبرات والمعارف التنظيمية والإدارية وأساليب التسويق.^(٥٨)

يرى البعض أن الأسرار التجارية تختلف عن المعرفة الفنية في أن الأخيرة تتعلق بطرق وأساليب الصناعة ولا تمتد لتشمل المعارف التنظيمية والتجارية والإدارية.^(٥٩) إلا أنه ليس هناك اتفاق بين المتخصصين حول الحدود الفاصلة بين الأسرار التجارية والمعرفة الفنية، فأراء الفقه متباينة ومنقسمة فيما يتعلق بهذه المسألة.^(٦٠) شراح القانون الذين درسوا العلاقة بين الأسرار التجارية والمعرفة الفنية انقسمت آراؤهم إلى ثلاثة أقسام: الرأي الأول يرى بأن الأسرار التجارية أوسع من المعرفة الفنية، والرأي الثاني يقرر بأن المعرفة العلمية أوسع من الأسرار التجارية، ورأي ثالث يرى أن هذين المفهومين متطابقان ولذلك فالقواعد التي تنطبق عليها يجب أن تكون واحدة.^(٦١) ويرى جانب آخر من الفقه، وهو ما نميل إليه، أن المعرفة الفنية ذات شقين: شق عبارة عن معلومات مرتبطة بأشياء مادية كبرامج الكمبيوتر والصيغ والوصفات وتقنيات مراقبة الجودة، والشق الثاني عبارة عن المعلومات المتعلقة بالمعرفة التقنية المستخدمة لحل المشاكل التقنية التي تواجه

(٥٧) صالح بكر الطيار، العقود الدولية لنقل التكنولوجيا، القاهرة: شهد للنشر والاعلام، ١٩٩٢، ص ٤٢.

(٥٨) حسام عيسى، نقل التكنولوجيا (دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية) دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٣٢.

(٥٩) حسام الدين الصغير (٢٠٠٣)، ص ٣.

(٦٠) حسام عيسى (١٩٨٧)، ص ١٣٠.

(61) Aldo Frignani, Know- How and Trade Secrets, Paper presented to the IBA/SBL Conference in Paris between 18 and 21 September 1995.

المشروع الصناعي.^(٦٢) تشمل المعرفة الفنية كذلك المعلومات المتعلقة بسلوك المستهلك المستمدة من الخبرة في إدارة للمشروع والمتعلقة بقطاع التنظيم والتجارة.^(٦٣) وبذلك يمكننا أن نقرر أن الأسرار التجارية والمعرفة الفنية وجهان لعملة واحدة.^(٦٤)

المعرفة الفنية والأسرار الصناعية:

يتداخل مفهوم المعرفة الفنية مع مفهوم الأسرار الصناعية. يعرف السر الصناعي على أنه وسيلة أو طريقة تصنيع غير شائعة للكافة، غير سهلة المنال وتسمى سر الصناعة بالرغم من عدم كونها الملكية الحصرية لمنشأة واحدة.^(٦٥) إلا أن نطاق الأسرار الصناعية أضيق من نطاق المعرفة الفنية فالأسرار الصناعية تقتصر على الطرق والأساليب الصناعية والتي هي جزء من أجزاء المعرفة الفنية التي هي اوسع نطاقاً لتشمل كافة المعلومات أو المعارف المطبقة في إدارة الأعمال والتسويق والبيع وغيرها.^(٦٦) يرى جانب من الفقه أن من أهم ما يميز المعرفة الفنية عن الأسرار الصناعية هو قابليتها للتداول كما في عقود الامتياز التجاري.^(٦٧) إلا أن جانباً آخر من الفقه يرى أن لا فارق بين مفهوم المعرفة العملية والسر الصناعي

(62) J. H. Reichmann, Computer Programs as Applied Scientific Know-How: Implications of Copyright Protection for Commercialized University Research, in 42 Vanderbilt Law Rev. (1989), 639.

(63) Aldo Frignani (1995), at p. 7.

(٦٤) وجهة النظر هذه لها الكثير من المؤيدين على المستوى الدولي. انظر مثلاً:

François Dessemontet, The Legal protection of Know-how in the United States of America, Geneva, New Jersey Librairie Droz S.A., 1976, at p. 46.

(٦٥) سبيل سمير جلول، المعرفة العملية: دراسة في المفهوم والعقود وطرق الحماية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩، ص ٨٠؛ حسام عيسى (١٩٨٧)، ص ١٣٢.

(٦٦) جلال أحمد خليل، النظام القانوني لحماية الاختراع ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣، ص ٥٢٢؛ سبيل سمير جلول (٢٠٠٩)، ص ٨١.

(٦٧) حسام عيسى (١٩٨٧)، ص ١٣٢.

وهو ما لا نؤيده. (٦٨)

تختلف المعرفة الفنية عن السر الصناعي من ناحية المضمون فيتألف السر الصناعي من معلومة مهنية وسرية، بينما تشكل المعرفة العملية مجموعة معلومات سرية أو شبه سرية مبرزة نوعاً من الجودة. (٦٩) إلا أن الاختلاف بين المعرفة العملية والسر الصناعي في رأينا لا يعدو أن يكون اختلافاً في الاصطلاح لا في الجوهر والمضمون، فكلاهما يشكل معارف ذات طابع عملي ينتج عنها فائدة للمنشأة. وكما يقول جانب من الفقه وبحق أن المعرفة الفنية والسر الصناعي يلتقيان في الهدف والطبيعة؛ فكلاهما من الأسرار الفنية ويتضمنان معارف عملية ولا يتمتعان ببراءات اختراع، ويهدفان إلى زيادة القدرة التنافسية للمشروع. (٧٠) وعليه فيمكننا القول إن الأسرار الصناعية هي جزء من المعرفة الفنية.

الأسرار التجارية وبراءات الاختراع:

من المهم أن نشير إلى أن الأسرار التجارية تختلف اختلافاً جوهرياً عن براءات الاختراع؛ فالأسرار التجارية يتمتع حائزها بالحماية متى ما توافرت شروطها دون الحاجة لصدور براءة من الجهة الإدارية المختصة كما في براءات الاختراع. تختلف الأسرار التجارية عن براءات الاختراع أيضاً في أنه لا يشترط في الأسرار التجارية لتتمتع بالحماية الشروط التي يتطلبها النظام لحماية الاختراع من جده وابتكار وقابلية للتطبيق الصناعي. تتمتع براءات الاختراع بالحماية لمدة محدودة تختلف بحسب النظام الداخلي لكل دولة، في حين أن الأسرار التجارية تستمر

(٦٨) سيبيل سمير جول (٢٠٠٩)، ٨١.

(٦٩) سيبيل سمير جول (٢٠٠٩)، ٨٢.

(٧٠) حسين فتحي، أسرار المشروع التجاري، طنطا، بدون ناشر، ١٩٩١، ص ٢٨؛ أمال زيدان عبد اللاه، الحماية القانونية للأسرار التجارية في عقود نقل التكنولوجيا: دراسة تحليلية في القانون المصري والأمريكي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص ٤٠.

حمايتها طالما نجح حائزها في الحفاظ عليها سرًا. تختلف الأسرار التجارية عن براءات الاختراع من حيث نظام حماية كل منهما. حماية الأسرار التجارية تستلزم احتفاظ صاحب الحق في السر التجاري في كتمانها، في حين أن حماية الاختراع تستلزم الكشف عن سر الاختراع كمقابل لمنح مالك الاختراع الحق في احتكار استغلال الاختراع لمدة معينة. يضاف الى ذلك أن حماية السر التجاري لا تحتاج إلى التقدم إلى جهة رسمية لطلب الحماية، بعكس الاختراعات التي يجب على صاحبها التقدم للجهة الإدارية المختصة للحصول على شهادة البراءة التي يثبت بها حقه في احتكار استغلال اختراعه ومنع غيره من التعدي على الاختراع. ويختلف السر التجاري عن براءة الاختراع أيضًا في أن البراءة وحدها يمكن أن تكون محلاً للترخيص الإجباري.

المبحث الثاني

شروط حماية الأسرار التجارية

تمهيد وتقسيم:

أول مهمة تواجه صاحب السر التجاري الذي تم الاعتداء على حقوقه هو أن يثبت بأن المعلومة التي تم الاعتداء عليها هي في الواقع سر تجاري. تتعدد الأنظمة القانونية التي تحمي الأسرار التجارية حول العالم إلا أنها تتفق فيما بينها على وجوب توافر شروط ثلاثة لتنتمتع المعلومة بالحماية القانونية كسر تجاري. تناولت المادة (٢/٣٩) من اتفاقية تريس شروط حماية الأسرار التجارية التي أسمتها بالمعلومات غير المفصح عنها وهذه الشروط تتفق مع الشروط التي نصت عليها لائحة الأسرار التجارية السعودية، وهي تقريبًا ذات الشروط التي يتطلبها القانون الأمريكي لحماية أسرار التجارة. هذه الشروط هي: أن تتصف المعلومة بالسرية،

وأن يكون للمعلومة قيمة اقتصادية، وأن يتخذ حائز هذه المعلومة تدابير وإجراءات للمحافظة عليها.

قبل أن نشرع في بحث مسألة شروط حماية الأسرار التجارية يجب أن نشير إلى إشكالية اعترت نص المادة الأولى من لائحة الأسرار التجارية السعودية. تنص هذه المادة على أنه تعد أي معلومة سرّاً تجارياً في أي من الحالات الآتي بيانها:

١- إذا كانت غير معروفة عادة في صورتها النهائية، أو في أي من مكوناتها الدقيقة، أو كان من الصعب الحصول عليها في وسط المتعاملين عادة بهذا النوع من التعاملات.

٢- إذا كانت ذات قيمة تجارية نظراً لكونها سرية.

٣- إذا أخضعها صاحب الحق لتدابير معقولة للمحافظة على سرّيتها في ظل ظروفها الراهنة.

يشوب نص هذه المادة خطأ في صياغة صدرها. يستفاد من نص المادة أن أي معلومة تعد سرّاً تجارياً في أي من الحالات التي عدتها المادة. وبالنظر إلى هذه الحالات نجد أنها تتطابق مع الشروط التي نصت عليها المادة (٢/٣٩) من اتفاقية ترسي لتعد المعلومة سرّاً تجارياً، وما نصت عليه الأنظمة المختلفة حول العالم. لذلك، الصحيح أن يصاغ صدر المادة (١) من لائحة الأسرار التجارية السعودية كالتالي: تعد أي معلومة سرّاً تجارياً إذا توافرت فيها الشروط الآتي بيانها. يناقش هذا المبحث شروط حماية الأسرار التجارية كلاً في مطلب مستقل.

المطلب الأول سرية المعلومة

من البديهي أنه يشترط في المعلومة لتعد سرًا تجاريًا أن لا تكون معروفة، فالمعلومات المعروفة لا تعد سرًا، ولكن هل يشترط أن تكون المعلومة غير معروفة مطلقًا لجميع الناس سوى صاحبها لتعد سرًا تجاريًا؟ الإجابة بالطبع هي بالنفي، فيشترط في المعلومة أن لا تكون معروفة عمومًا Not generally known للعاملين في ذات المجال التجاري أو الصناعي الذي تستخدم فيه المعلومة.^(٧١) هذا الأمر مستقر عليه في الفقه والقضاء في الولايات المتحدة ولا خلاف حوله.^(٧٢) ولكن سؤال آخر يثار هنا فيما يتعلق بمدى تأثير معرفة مشروع آخر للسرا التجاري على سرية المعلومة. بمعنى أنه لو كان السرا التجاري يعلم به ثلاث أو أربع شركات في سوق يحتوي على ثلاثين أو أربعين شركة تعمل في نفس المجال هل تعتبر تلك المعلومة معروفة عمومًا وبالتالي تفقد شرط السرية؟ هل يؤدي ذلك إلى زوال صفة السرية عن المعلومة وبالتالي فقدانها وصف السرا التجاري وتزول عنها الحماية تبعًا لذلك؟

(٧١) قيس علي محافظة، الآثار القانونية المترتبة على حماية الأسرار التجارية والاختراعات: دراسة مقارنة، ٣٨ مجلة دراسات (علوم الشريعة والقانون)، ٢٠١١، ص ٩٢، في ص ٩٥.

(72) David G. Majdali (2000), at p. 139; Sarah Gettings (2007), at p. 424; Julie Piper, I Have A Secret?: Applying the Uniform Trade Secrets Act to Confidential Information that does not Rise to the Level of Trade Secret Status, 12 Marquette Intellectual Property Law Review (2008), p. 359, at p. 366; Milton E. Babirak, The Virginia Uniform Trade Secrets Act: A Critical Summary of the Act and Case Law, 5 Virginia Journal of Law and Technology (2000), p. 15, para 34; Mark S. Vanderbroek and Christian B. Turner, Protecting and Enforcing Franchise Trade Secrets, 25 Franchise Law Journal (2006), p. 191, at p. 193; Carl Pacini and Raymond Placid, The Importance of State Trade Secret Laws in Deterring Trade Secret Espionage, 7 Buffalo Intellectual Property Law Journal (2009), p. 101, at p. 104.

إن من الطبيعي والمتوقع أن يتوصل أكثر من شخص لذات السر التجاري من خلال عمليات البحث والتطوير (R&D) إلا أن ذلك لا يؤثر في سرية السر التجاري طالما بقي ذلك السر خافياً عن باقي المشروعات ولم يصبح معروفاً عموماً. الفقه والقضاء مستقران في الولايات المتحدة على أن تظل المعلومة محتفظة بوصف السر التجاري طالما أن من كان يعلم بها عدد محدود من المنافسين ولم تكن معروفة على نطاق واسع في السوق، ولم تتحول إلى معلومة معروفة لدى جمهور العاملين في التجارة أو الصناعة ذات الصلة.⁽⁷³⁾

تجدر الإشارة إلى أنه كثير ما يطلع صاحب السر التجاري عدداً من العاملين معه على السر التجاري لأنهم هم من يقوم بالعمل لصالح صاحب السر. مثل هذا الإفصاح عن السر التجاري لا يؤدي لفقدان المعلومة صفة السرية المطلوبة في السر التجاري طالما تم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية سرية هذه المعلومات.

يشترط لتعد المعلومة سراً تجارياً أن يكون من الصعب نسخها أو التحقق منها بسهولة بواسطة المنافسين.⁽⁷⁴⁾ يقع عبء إثبات أن المعلومة التي تم الاعتداء عليها سر تجاري على المدعي. هذه المسألة ليست من السهولة بمكان وتكون محل جدل بين طرفي دعوى الاعتداء على السر التجاري أمام القضاء. في قضية رفعتها شركة تسمى تان لين ستوديوز Tan-Lin Studios، تختص في تشغيل والترخيص للغير باستعمال أجهزة تستخدم لتسمير لون البشرة للسيدات من خلال أشعة شبيهة

(73) Elizabeth A. Rowe (2007), at p. 8; Lisa A. Jarr, West Virginia Trade Secrets in the 21st Century: West Virginia's Uniform Trade Secrets Act, 97 West Virginia Law Review (1995), p. 525 at p. 536.

(74) Sharon K. Sandeen, The Evolution of Trade Secret Law and Why Courts Commit Error When They Do Not Follow the Uniform Trade Secrets Act, 33 Hamline Law Review (2010), p. 493, at p. 520; William M. Corrigan and Jeffrey L. Schultz, Trade Secret Litigation - an Overview (2007), 63 Journal of the Missouri Bar, p. 234, at p. 236.

بأشعة الشمس، على أحد موظفيها يدعى السيد برادلي Bradley الذي كان يعمل في وظيفة استشاري لديها. ادعت الشركة على الموظف بأنه سرق أسراراً تجارية تعود للشركة اطلع عليها بحكم عمله وقام بتأسيس نشاط تجاري منافس معتمداً على ذات الآليات التي تستخدمها المدعية فيما يتعلق باختيار الموظفين وتدريبهم، وتصميم ستيديوهات التسمير، وأنظمة المحاسبة والإعلان، والتسويق والترويج وهي معلومات وطرق تتعلق بنجاح المدعية في تقديم خدمات مختلفة عن الخدمات التي تقدمها الشركات المنافسة لها. لم ينكر السيد برادلي استخدامه لتلك المعلومات والمعارف ولكنه دفع بأنها لا ترقى إلى أن تكون أسراراً تجارية Did not amount to trade secrets. ردت المحكمة على دفع السيد برادلي بالتالي:

Tan-Line's methodology detailed more specific information than what could be found in general industry manuals or reports, which it considered as evidence that the information at issue was not generally known.⁽⁷⁵⁾

إن المنهجية الخاصة بشركة تان لين تضمنت معلومات أكثر تحديداً من تلك التي يمكن العثور عليها في أدلة وتقارير هذه الصناعة مما يعد دليلاً على أن تلك المعلومات لم تكن من المعلومات المعروفة عموماً.^(٧٦)

وفي ضوء هذه النتيجة حكمت المحكمة بإدانة السيد برادلي بسرقة الأسرار التجارية الخاصة بشركة تان لين ستوديز، وتعويض الشركة عن الأضرار.

عناصر السر التجاري:

يتكون السر التجاري في العادة من عدد من العناصر والعمليات والآليات التي يكون بعضها معروفاً مسبقاً. لا يشترط وفقاً للقانون الأمريكي أن تكون جميع

(75) Tan-Line Studios, Inc. v. Bradley, I U.S.P.Q.2d 2m2, 2038 (E.D. Pa., a./tf 808 F.2d 1517 (3d Cir. 1986) at p. 23.

(٧٦) ترجمة كاتب هذه الورقة مع بعض التصرف.

عناصر السر التجاري غير معروفة مسبقاً.⁽⁷⁷⁾ أوضحت المحكمة في حكمها في قضية تان لين أن طريقة العمل يمكن أن ترقى لتكون سرًا تجاريًا حتى ولو كانت تلك الطريقة مكونة من عدد من العناصر أو المكونات التي كان بعضها لا يرقى ليكون سرًا تجاريًا طالما كان مجموع هذه العناصر يعطي شكلاً مفهوماً قيماً من الناحية الاقتصادية.

وفي قضية أخرى أوضحت الدائرة العاشرة لمحكمة الاستئناف بأن المعلومات يمكن أن تعد أسرارًا تجارية حتى ولو كانت بعض مكونات هذه المعلومات معروفة جيدًا Well-known. في هذه القضية نقضت محكمة الاستئناف حكم المحكمة المحلية التي قررت أن منهج العمل المعمول به لدى شركة متخصصة في مسابح للرضع لا تعد سرًا تجاريًا. قضت محكمة الاستئناف أن منهج العمل قابل للحماية على الرغم من أنه تضمن بعض المكونات البديهية التي يمكن أن ينظر إليها من قبل المتابعين على أنها منطقية. وأوضحت المحكمة:

"A trade secret can exist in a combination of characteristics and components each of which, by itself, is in the public domain, but the unified process, design and operation of which, in unique combination, affords a competitive advantage and is a protectable secret".⁽⁷⁸⁾

السر التجاري يمكن أن يتكون من مجموعة من المكونات والخصائص كل منها، في حد ذاته، يعد جزءًا من الدومين العام، ولكن توحيد هذه العناصر

(77) Stephen B. Fink, Managing The Global Risk of Economic Espionage (Chicago, IL: Dearborn Trade Pub., 2002) p. 212; Carl Pacini and Raymond Placid (2009), supra, at p. 104.

(78) Harvey Barnett, Inc. v. Shidler, 338 F.3d 1125, 1129 (10th Cir. 2003). See also, Imperial Chem. Indus., Ltd. v. Nat'l Distillers & Chem. Corp., 342 F.2d 737, 742 (2d Cir. 1965); Water Servs., Inc. v. Tesco Chems., Inc., 410 F.2d 163, 173 (5th Cir. 1969).

وتصميمها وتشغيلها من خلال توليفة فريدة يعطي هذه المكونات في مجموعها ميزة تنافسية ويجعلها ترقى لتكون سرًا تجاريًا قابلاً للحماية.^(٧٩)

وفي قضية أخرى هي قضية Merrill Lynch Pierce Fenner & Smith v. Zimmerman وجدت المحكمة أن السجلات السرية التي تحتوي على المعلومات المالية وأسماء وعناوين العملاء الذين عمل معهم المدعى عليه عندما كان موظفًا لدى شركة ميرل لينش ترقى لأن تكون سرًا تجاريًا. أشارت المحكمة إلى أن المدعية استمدت قيمة اقتصادية من تلك المعلومات نظرًا لأنها لم تكن معروفة لدى منافسيها ولم يمكنهم التحقق من تلك المعلومات بسهولة.^(٨٠)

ومن القضايا الشهيرة في هذا الصدد قضية شركة بانكروب سيرفيس المحدودة Bancorp Services L.L.C.^(٨١) في هذه القضية ادعت الشركة بأن المفهوم الذي كانت تستخدمه في أحد منتجاتها المالية يعد سرًا تجاريًا. أوضحت الشركة أن ذلك المفهوم يتكون من مزيج من ثلاث أفكار منفصلة ومعروفة عمومًا في قطاع الخدمات المالية. وأضافت المدعية أن الجمع بين هذه الأفكار، وليس الأفكار الفردية، لم يكن معروفًا في صناعة الخدمات المالية. وقد حكمت المحكمة بأن هذا المفهوم يعد سرًا تجاريًا.

يتشابه موقف النظام السعودي هنا مع موقف القانون الأمريكي، إذ تعتبر لائحة الأسرار التجارية السعودية المعلومة سرًا تجاريًا إذا كانت غير معروفة عادة في صورتها النهائية، أو في أي من مكوناتها الدقيقة، أو كان من الصعب الحصول عليها في وسط المتعاملين عادة بهذا النوع من التعاملات. يمكننا أن نفهم من هذا

(٧٩) ترجمة كاتب هذه الورقة مع بعض التصرف.

(80) Merrill Lynch Pierce Fenner & Smith, Inc. v. Zimmerman, 42 U.S.P.Q.2d 1149, 1996 WL 707107.

(81) Bancorp Services, L.L.C. v. Hartford Life Ins. Co., 2002 WL 32727080, at p.2.

النص أن هناك ثلاثة أنواع من الأسرار التجارية. النوع الأول إذا كانت الصورة النهائية للسر التجاري غير معروفة عادة مثل برامج الحاسب الآلي. النوع الثاني أن تكون المعلومة معروفة في صورتها النهائية ولكن بعض مكوناتها غير معروفة عادة ويستمد السر التجاري قيمته من أنه يوفر لصاحبه ميزة في مواجهة منافسيه ومثال ذلك الخلطة السرية لبعض المطاعم والمصانع. والنوع الثالث معلومة يصعب الحصول عليها في وسط المتعاملين عادة بهذا النوع من التعاملات، ومثال ذلك قوائم المعلومات الخاصة بشريحة من العملاء وعناوينهم وأسمائهم ومعلوماتهم المالية. مثل هذه المعلومات تعطي التاجر ميزة تنافسية على منافسيه لأنها تجعله قادرًا على التوجه مباشرة إلى شريحة العملاء التي يستهدفها مما يخفض تكاليفه ويوفر له الكثير من الوقت والجهد.

بينت المادة (٢/٣٩) من اتفاقية ترينس أن الشرط الأول لحماية المعلومة هو أن تكون سرية. حددت المادة المقصود بالمعلومة السرية وعرفتها بأنها المعلومة التي لا تكون معروفة عادة، سواء بمجموعها أو في الشكل والتجميع الدقيقين لمكوناتها، أو من السهل الحصول عليها من قبل أشخاص في أوساط المتعاملين عادة في النوع المعني من المعلومات. يتطابق هذا المفهوم للسرية كما رأينا مع موقفي القانون الأمريكي والسعودي.

المطلب الثاني

القيمة التجارية للمعلومة لكونها سرية

الشرط الثاني من شروط حماية السر التجاري هو أن تكون المعلومة التي يتكون منها السر التجاري ذات قيمة تجارية نظرًا لكونها سرية. نص على هذا الشرط كل من لائحة الأسرار التجارية السعودية والقانون الموحد ومدونة الخطأ

المدني واتفاقية ترينس.^(٨٢) المقصود من هذا الشرط أن تكون المعلومات السرية التي يستخدمها مشروع معين تمنحه ميزة تنافسية على المشروعات المنافسة التي لا تستخدم تلك المعلومات كزيادة الإنتاج أو تقليل التكلفة أو تحسين الجودة. ومن هنا يمكننا أن نقرر بأن السرية في هذه الحال هي مصدر القيمة الاقتصادية والتميز للسر التجاري. وهذا أمر بديهي إذ إن المعلومة لو كانت معروفة لدى باقي المشروعات لأدى ذلك إلى أن تفقد قيمتها، والعكس صحيح. لكن السؤال الذي يثار هنا هو: كيف يمكن لصاحب السر التجاري أن يثبت أمام القضاء بأن سره التجاري ذو قيمة اقتصادية؟ يشير القضاء الأمريكي إلى أن إثبات هذا الأمر يكون من خلال تقديم صاحب السر التجاري ما يثبت أنه قد استثمر الوقت والمال ليتوصل للسر التجاري. في قضية *Cybertek Computer Products, Inc. v. Whitfield* أشارت المحكمة في حكمها إلى أن مالك السر التجاري أثبت أنه قد صرف ما يزيد على خمسمائة ألف دولار ليطور المعلومة محل السر التجاري، وأضافت المحكمة أن هناك قيمة اقتصادية لهذا السر لأن أي منافس آخر سيجد صعوبة كبيرة وسيضطر لتكبد مصروفات لو أراد الوصول إلى ذات المعلومة.^(٨٣) وفي قضايا أخرى وجدت المحاكم أن المصروفات التي يتكبدها صاحب السر التجاري للمحافظة على سرية وحماية السر التجاري تعد دليلاً على أن هناك قيمة اقتصادية لهذا السر، وكلما زادت المبالغ التي صرفت على الحماية زادت القيمة الاقتصادية للمعلومة.^(٨٤) إلا

(٨٢) مدونة الخطأ المدني كانت تشترط لحماية المعلومة كسر تجاري أن تحقق المعلومة لصاحبها ميزة تنافسية مع منافسيه. جاء قانون الأسرار التجارية الموحد واستبدل هذا الشرط بشرط آخر وهو: أن يكون استمرار المعلومة سراً يحقق لصاحبها قيمة تجارية فعلية أو محتملة. انظر عموماً:

Daniel W. Park, Trade Secrets, the First Amendment, and Patent Law: a Collision on the Information Superhighway, 10 Stanford Journal of Law, Business & Finance (2004), p. 42, at p. 47.

(83) U.S.P.Q. 1020 (Cal. Super. Ct. 1977). 203

(84) *Rockwell Graphic Systems, Inc. v. DEV, Inc.* 925 F.2d 174 (7th Cir. 1991).

أن المحكمة أشارت إلى أن المبالغ التي تصرف على الحماية من المفترض أن لا تزيد عن المنفعة المتوخاة من وراء الحفاظ على سرية المعلومة.^(٨٥) ومن الطرق المستخدمة لإثبات أن المعلومة ذات قيمة اقتصادية تقديم المدعي ما يثبت أن منافسيه على استعداد لدفع ثمن نقدي للحصول على ذات السر التجاري.^(٨٦)

سؤال آخر يثار هنا حول القيمة التجارية للسر التجاري. هل يشترط أن تكون القيمة كبيرة أو متوسطة أو أي قيمة؟ لم تنص لائحة الأسرار التجارية ولا القانون الموحد ولا اتفاقية تريس على مقدار القيمة التي يجب أن تكتسبها المعلومة لتعد سرًا تجاريًا. يشير الفقه الأمريكي إلى أن القيمة الاقتصادية للسر التجاري لا يشترط أن تكون باهظة وإنما يجب أن يكون للسر قيمة حتى لو كانت ضئيلة *de minimis*.^(٨٧) أحكام القضاء أيضًا تنص على أن قيمة المعلومة لا يشترط أن تكون كبيرة لتعد سرًا تجاريًا.^(٨٨) من الملاحظ أن موقفي الفقه والقضاء لا يقدمان إجابة شافية للسؤال المتعلق بالقيمة التي يجب أن تتمتع بها المعلومة لتعد سرًا تجاريًا. يزداد الأمر تعقيدًا عند الحديث عن طريقة تحديد قيمة السر التجاري.

هناك ثلاث طرق لتحديد قيمة السر التجاري هي: طريقة القيمة السوقية Market Value، وطريقة التكلفة Cost، وطريقة الإيراد Income. طريقة القيمة السوقية هي الأصعب ما بين الطرق الثلاث وتتطلب إجراء مقارنات بين أسعار الأصول المشابهة للسر التجاري، وهو أمر يصعب تحقيقه بالنسبة لأصل مثل السر التجاري الذي قد يكون فريدًا من نوعه ويصعب إيجاد شبيه به.^(٨٩) بالنسبة لطريقة

(85) Ibid at p. 179.

(86) Sharon K. Sandeen (2005), supra, at p. 141.

(87) Carl Pacini and Raymond Placid (2009), supra, at p. 116; Milton E. Babirak (2000), supra, at para 33.

(88) Telerate Systems, Inc. v. Caro, 689 F. Supp. 221, 232 (S.D.N.Y. 1988).

(89) Carl Pacini and Raymond Placid (2009), supra, at p. 117.

التكلفة تمتاز بالبساطة مقارنة بالطريقة الأولى وتقوم على فكرة بسيطة مفادها معرفة كم من المال أنفق صاحب السر التجاري لتطوير هذا السر، إلا أنها لا تعبر عن القيمة الحقيقية للسر. الطريقة الثالثة تقوم على أساس حساب الإيرادات المتوقعة والمنافع الاقتصادية التي يمكن جنيها من السر التجاري. يعتبر الفقه أن هذه الطريقة هي الأنسب من الناحية الاقتصادية بين الطرق الثلاث والأكثر تعبيراً عن القيمة الحقيقية للسر التجاري.⁽⁹⁰⁾

المطلب الثالث

إخضاع السر لتدابير معقولة للمحافظة على سرية

الشرط الثالث والأخير من شروط حماية الأسرار التجارية هو أن يخضع صاحب الحق في السر التجاري المعلومة لتدابير معقولة للحفاظ على سرية. يجب على صاحب الحق في السر التجاري أن يضع الوسائل المناسبة للحفاظ على سرية المعلومة. الوسائل اللازمة أو المناسبة للحفاظ على سرية المعلومة كثيرة ومتنوعة وتختلف باختلاف نوع السر التجاري وطبيعة النشاط التجاري الذي يمارسه صاحب السر التجاري. لكن المستقر عليه أنه لا يجب على صاحب السر التجاري أن يبني حصناً غير قابل للاختراق لحماية سره التجاري، بل المطلوب هو أن يتم وضع تدابير مناسبة لنوع السر التجاري. أكدت ذلك لائحة الأسرار التجارية السعودية إذ نصت على ضرورة أن يخضع السر لتدابير معقولة للمحافظة على سرية في ظل ظروفه الراهنة. وفي ذلك يقول القضاء الأمريكي في إحدى القضايا:

it is not reasonable to require plaintiff to build a roof over its methanol production plant, which was under construction, to prevent the use of aerial photography as a means for discovering plaintiff's trade secrets.⁽⁹¹⁾

(90) Stephen B. Fink (2002), supra, at p. 212.

(91) E. I. DuPont DeNemours & Co. v. Christopher, 431 F.2d 1012, 1017 (5th Cir. 1970).

إن من غير المناسب أن نطلب من المدعي بناء سقف على مصنع الميثانول والمصنع تحت الإنشاء لمنع استخدام كاميرات التصوير عن بعد التي استخدمت للكشف عن السر التجاري الخاص بالمدعي.

لكن ذلك لا يوضح ما المقصود بالتدابير المعقولة للحفاظ على سرية المعلومة. السوابق القضائية للمحاكم الأمريكية تشير إلى أن المحكمة تقوم بتقويم التدابير المتخذة آخذة في الاعتبار طبيعة السر ونوع النشاط.⁽⁹²⁾ مدى التزام صاحب السر التجاري بمعايير الحماية المتبعة في نشاط ما يمكن أن تلعب دور في الكشف عن مدى التزام صاحب السر باتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على سره.⁽⁹³⁾ تختلف هذه المعايير بحسب نوع السر، فبرامج الحاسب الآلي يتم توظيف أساليب الكترونية محددة لحمايتها يعرفها أهل هذه الصناعة، وتختلف عن أساليب الحماية التي يفترض من صاحب سر تجاري في مجال صناعة الطعام أن يوظفها. مثل هذا المعيار يمكن أن يكشف لنا عن المقصود بما يسمى بتدابير معقولة، وهو بحق يعد مؤشراً هاماً على مدى حرص صاحب السر على سره التجاري.⁽⁹⁴⁾

يجري العمل في المنشآت الضخمة التي تمتلك كمياً كبيراً من الأسرار التجارية على أن تقوم الإدارة العليا بتشكيل لجنة تسمى لجنة المعلومات السرية Confidential Information Committee. يوكل إلى هذه اللجنة وضع برنامج لحماية معلومات الشركة السرية. يجب أن يكون المستشار القانوني للشركة أو مدير الشؤون القانونية

(92) عمر كامل السوادة، الأساس القانوني لحماية الأسرار التجارية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 57.

(93) Jacques v. First Nat'l Bank of Md., 515 A.2d 756,764 (Md. 1986).

(94) Vincent Chiappetta, Employee Blogs and Trade Secrets: Legal Response to Technological Change, 11

NEXUS: A JOURNAL OF PUBLIC OPINION (2006), p. 31, at p. 33.

عضو في هذه اللجنة.^(٩٥) وجود المستشار القانوني في هذه اللجنة ضروري ليتأكد من أن عمل اللجنة متوافق مع القانون وليزود اللجنة بأحدث التعديلات القانونية والمتغيرات ذات العلاقة. من أهم مهام لجنة حماية المعلومات السرية فرز المعلومات السرية وتحديددها على وجه الدقة.^(٩٦) يرى المتخصصون في حماية الأسرار التجارية أن يتم تصنيف المعلومات السرية إلى أربع درجات:

الدرجة الأولى: وهي المعلومات السرية للغاية Critical والتي لو انكشفت ستعرض الشركة لضرر بالغ.

الدرجة الثانية: وهي المعلومات السرية جداً Top secrets التي لو انكشفت أمرها ستعرض الشركة للضرر.

الدرجة الثالثة: وهي المعلومات السرية التي يجب أن تعد أسراراً تجارية.

الدرجة الرابعة: وهي المعلومات الخاصة بالشركة Confidential التي يفضل أن تظل قيد الكتمان.^(٩٧)

بعد عملية التصنيف هذه يتم وضع نظام لاطلاع العاملين على هذه المعلومات بالقدر اللازم، وأن لا يطلع أي عامل إلا على ما يتطلب عمله الاطلاع عليه. تقوم بعض المنشآت بوضع برنامج يسمى برنامج توعية العاملين Employee Awareness Program (EAP) يوضح التزامات العامل تجاه المعلومات السرية وما يفرضه القانون على العامل في هذا المجال، وهو خاص بالعاملين الذين يعملون

(95) Jerry W. Mills, Copyright Won't Work? Call It a Trade Secret, Computerworld, Feb. 24, 1992, p. 104, at p. 104.

(96) Michael A. Epstein & Stuart D. Levi, Protecting Trade Secret Information: A Plan for Proactive Strategy, 43 Bus. Law. p. 887, at p. 902 (1988).

(97) Derek P. Martin, An Employer's Guide to Protecting Trade Secrets from Employee Misappropriation, Brigham Young University Law Review (1993), p. 949, at p. 968 & 969.

في المنشأة قبل استحداث البرنامج ويستلزم عملهم الاطلاع على المعلومات السرية. بالنسبة للعاملين الجدد يتم إجراء مقابلة مع الموظف الذي تتطلب وظيفته الاطلاع على الأسرار التجارية تسمى "مقابلة الدخول" Entry Interview يتم إفهام الموظف الالتزامات التي تقع على عاتقه عند الاطلاع على المعلومات السرية وعلى رأسها الالتزام بعدم الإفصاح عن تلك المعلومات، وأن الإخلال بذلك يعرضه للمساءلة القانونية.^(٩٨)

في الكثير من المنشآت يوقع العامل سواء كان من العاملين الجدد أو الحاليين على اتفاق على عدم الإفصاح Non-disclosure Agreement عن ما اطلع عليه من أسرار تجارية للمنشأة.^(٩٩) وفي بعض المنشآت يوقع العاملون على اتفاقات لعدم المنافسة Non-competition Agreements تتضمن بنوداً تتعلق بعدم إفشاء أو إساءة استعمال الأسرار التجارية. تعد مثل هذه الوثائق من الوسائل الفعالة التي تؤخذ في الاعتبار من قبل القضاء عند تقويم التدابير التي أخذتها المنشأة للحفاظ على سرية أسرارها التجارية. سنناقش هذه الاتفاقات بشيء من التفصيل في المبحث الثالث.

الوسيلة الأخيرة والمكملة للوسائل السابق الإشارة إليها هي إجراء مقابلة مع الموظف الذي كان على اطلاع على أي من الأسرار التجارية للشركة عند انتهاء عقده معه مع المنشأة تسمى "مقابلة الخروج" Exit Interview.^(١٠٠) الغرض من هذه المقابلة هو التأكيد على الموظف الذي سيعترك الخدمة في المنشأة بأن المعلومات

(98) Susan Minsberg, Trade Secrets: not Just For Ip Lawyers Anymore, 67 Bench and Bar of Minnesota (2012), p. 20.

(99) Christopher H. Mills, Drafting Employment Agreements: Practical and Legal Considerations, in Jerome Bernard Kauff, Handling Corporate Employment Problems (New York: Practising Law Institute, 1991)

(100) Bradford K. Newman, Protecting Trade Secrets Dealing with the Brave New World of Employee Mobility, Business Law Today (2007), p. 25.

التي اطلع عليها خلال فترة عمله سرية والإفصاح عنها للغير انتهاك لحقوق ملكية فكرية ويثير مسؤوليته، ويرى جانب من الفقه ضرورة أن يوقع الموظف على نماذج تتضمن فهمه التام لسياسات حماية المنشأة لأسرارها التجارية وأنه يقع على عاتقه التزام مستمر Continuing obligation بعدم الإفصاح.⁽¹⁰¹⁾

لا يشترط لتعتبر المنشأة مستوفية لشرط إخضاع السر لتدابير معقولة أن تتبع جميع التدابير المشار إليها أعلاه. كما ذكرنا سابقاً بأن لكل منشأة ظروفها ولكل صناعة طبيعتها ويجب أن يتم اتخاذ التدابير المناسبة لطبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة، إلا أننا يجب أن نشير إلى أن مسألة كفاية التدابير وكونها تعد تدابير معقولة ومناسبة تخضع لتقدير قاضي الموضوع.⁽¹⁰²⁾ إلا أنه من المهم أن نشير إلى أن ما يعتبر تدابير مناسبة ومعقولة بالأمس قد لا يكون كذلك اليوم؛ فبعد ثورة المعلومات وتزايد الاعتماد على الحاسب الآلي والإنترنت في التجارة والصناعة أصبحت الأسرار التجارية عرضة للكشف أكثر من أي وقت مضى مما يستلزم والحال هذه تطوير آليات حماية هذه الأسرار بما يتناسب والمتغيرات التي تعيشها التجارة والصناعة في هذه الأيام.⁽¹⁰³⁾

(101) Carl Pacini and Raymond Placid (2009), supra, at p. 130.

(102) Elizabeth A. Rowe, Contributory Negligence, Technology, and Trade Secrets, 17 George Mason Law Review (2009), p.1, at p. 31.

(103) لمزيد من المعلومات حول المخاطر التي تتعرض لها الأسرار التجارية في عصر الحاسب والإنترنت انظر عموماً:

Edward D. Vaisbort, Surisa Langbell, Protecting Trade Secrets in a Digital Workplace, 31 Los Angeles Lawyer (2008), at p. 18; Robert H. Thornburg, Trade Secrets In The Digital Age: Best Practices tn the Software and Technology Industries, 4 ABA SciTech Law. (2006), at p. 10; Andrew Beckerman-Rodau, Trade Secrets - The New Risks to Trade Secrets Posed by Computerization, 28 Rutgers Computer and Technology Law Journal (2002), 227; Bruce T. Atkins, Trading Secrets in the Information Age: Can Trade Secret Law Survive the Internet?, 31 University of Illinois Law Review (1996), p. 1151; Elizabeth Rowe, Data Devolution: Corporate Information Security, Consumers, and the Future of Regulation: Article: Trade Secrets, Data Security and Employees, 84 Chicago-Kent Law Review (2010), p. 749; Ari B. Good, Trade Secrets And The New Realities Of The Internet Age, 2 Marquette

المبحث الثالث مخالفة الممارسات التجارية النزيهة وإساءة استعمال الأسرار التجارية

تمهيد:

يوفر القانون الحماية للأسرار التجارية التي تستوفي شروط الحماية التي تناولها المبحث الثاني. حماية الأسرار التجارية تكون من إساءة استعمال هذه الأسرار ممن يطلعون عليها بحكم عملهم، ومن استخدام هذه الأسرار استخداماً غير مشروع. تنص المادة (٣) من لائحة الأسرار التجارية السعودية على أنه يعد حصول أي شخص على سر تجاري أو استعماله له أو الإفصاح عنه بطريقة تخالف الممارسات التجارية النزيهة ودون موافقة صاحب الحق - إساءة لاستعمال السر التجاري. وتضيف المادة بأنه يعد مخالفة للممارسات التجارية النزيهة بوجه خاص ما يلي:

أ- الإخلال بالعقود ذات العلاقة بالأسرار التجارية.

ب- الإخلال بسرية المعلومات المؤتمنة، أو الحث على الإخلال بها.

ج- حصول أي شخص على الأسرار التجارية من طرف آخر إذا كان يعلم أو كان بمقدوره أن يعلم بأن حصول ذلك الطرف عليها كان نتيجة مخالفة للممارسات التجارية النزيهة.

وتنتهي المادة إلى أنه لا يعد مخالفة للممارسات التجارية النزيهة بوجه خاص التوصل إلى السر التجاري بصورة مستقلة أو عن طريق الهندسة العكسية.

Intellectual Property Law Review (1998) , p. 51; Elizabeth A. Rowe, Introducing A Takedown For Trade Secrets On The Internet, Wisconsin Law Review (2007), p. 1041; Adam W. Johnson, supra, at p. 517.

يناقش هذا المبحث صور إساءة استعمال الأسرار التجارية الواردة في لائحة الأسرار التجارية السعودية، ويقارنها بالوضع في القانون الأمريكي. تمثل هذه الصور الأساس القانوني للمسئولية عن إساءة استعمال الأسرار التجارية، فيسأل من أفشى أو استعمل سرًا تجاريًا يخص الغير إذا أخل بالعقود ذات العلاقة بالأسرار التجارية، أو أخل بسرية المعلومات المؤتمنة أو حث على الإخلال بها، أو حصل على الأسرار التجارية من طرف ثالث بالمخالفة للممارسات التجارية النزيهة. يناقش هذا المبحث هذه الصور في المطلب الأول، ويتناول في المطلب الثاني موضوع الأفعال التي لا تعد اعتداء على الأسرار التجارية.

المطلب الأول

صور إساءة استعمال الأسرار التجارية

أولاً: الإخلال بالعقود ذات العلاقة بالأسرار التجارية:

يقصد بالعقود ذات العلاقة بالأسرار التجارية العقود التي تبرمها المنشأة مع العاملين والتي تتعلق بعدم الإفصاح وتلك التي تتعلق بعدم المنافسة، أو أية عقود يلتزم فيها شخص يطلع على أسرار تجارية بعدم إفشائها أو استعمالها مثل اتفاقيات الترخيص التجاري. من المعلوم أن السر التجاري يطلع عليه عدد من الأشخاص في المنشأة الواحدة مما يعرضه للكشف إذا لم تتخذ المنشأة إجراءات تحول دون إفشائه للغير من خلال عدد من الوسائل التعاقدية وغير التعاقدية. هذه العقود من الاتفاقات الملزمة لجانب واحد وهو العامل في هذه الحال والالتزام فيها بالتزام بتحقيق نتيجة وليس ببذل عناية. تتضمن اتفاقات عدم الإفصاح في العادة الإشارة إلى أن العامل بموجب عمله سيطلع على معلومات تعد أسراراً تجارية، وأن الإفصاح عنها للغير يعرضه للملاحقة القانونية، وأنه يلتزم بإبلاغ الجهة المختصة عن أي إخلال فيما يتعلق بهذا الالتزام سواء وقع منه أو من غيره وعلم به. يشار في هذا الاتفاق

بأن العامل يعلم بأن هذه المعلومات ملك للمنشأة ويجب أن لا ينسخها أو يحتفظ بنسخ منها على أي واسطة الكترونية أو ورقية، وأن يسلم للمنشأة كل ما يتعلق بهذه المعلومات عند انتهاء عقده مع المنشأة أو عمله في قسم آخر لا يستلزم استخدام تلك المعلومات.^(١٠٤)

ينص نظام العمل السعودي وفقاً للمادة (٨٣) على أنه "إذا كان العمل المنوط بالعامل يسمح له بمعرفة عملاء صاحب العمل، أو بالاطلاع على أسرار عمله، جاز لصاحب العمل أن يشترط على العامل ألا يقوم بعد انتهاء العقد بمنافسته أو إفشاء أسرارهِ. ويجب لصحة هذا الشرط أن يكون محرراً ومحددًا، من حيث الزمان والمكان ونوع العمل، وبالقدر الضروري لحماية مصالح صاحب العمل المشروعة. وفي كل الأحوال يجب ألا تزيد مدة هذا الاتفاق على سنتين من تاريخ انتهاء العلاقة بين الطرفين".^(١٠٥) يمكن لنا أن نسجل الملاحظات التالية على هذا النص:

١. يشترط لصحة هذا الاتفاق أن يكون محرراً وصریحاً، وبالتالي فالاتفاق الضمني أو غير المكتوب لا يعتد به ولا يرتب أية آثار. مثل هذه الاتفاقات واسعة الانتشار في الولايات المتحدة، حتى إن بعض الشركات تفرض على جميع العاملين التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات كشرط للتعيين، والبعض الآخر يلزم موظفي البحث والتطوير، أو مندوبي المبيعات بالتوقيع على هذه الاتفاقيات وذلك بطبيعة الحال يعتمد على طبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة.

٢. لم يحدد النص نوع الأسرار التي يجب على العامل الالتزام بكتمتانها وهو ما يعد توسعاً في نطاق الأسرار التي يجب على العامل الامتناع عن إفشائها.

(104) Derek P. Martin, supra, at p. 970.

(١٠٥) نظام العمل السعودي، منشور بصحيفة أم القرى السنة ٨٢ العدد: ٤٠٦٨ ٢٥ رمضان ١٤٢٦هـ الموافق ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥ م.

٣. يجمع النص في الأحكام التي أوردتها بين اتفاقيات عدم المنافسة وما أسماه اتفاقيات عدم إفشاء الأسرار وهي اتفاقيات عدم الإفصاح ويعطيها نفس الحكم. هذان النوعان من الاتفاقيات مختلفان تماما من حيث المسمى والمضمون والنطاق. في اتفاقيات عدم الإفصاح يلتزم العامل بعدم إفشاء الأسرار التجارية الخاصة بصاحب العمل، في حين أنه في اتفاقيات عدم المنافسة يلتزم العامل بعدم منافسة صاحب العمل. اتفاقيات عدم إفشاء الأسرار التجارية يجوز أن تكون لفترة غير محددة، في حين أن اتفاقيات عدم المنافسة يجب أن تكون محددة بإطار زمني ومكاني. تنص المادة (٨٣) عن أنه لا يجوز أن تزيد مدة اتفاقات عدم المنافسة وعدم إفشاء الأسرار عن سنتين من تاريخ انتهاء العلاقة بين العامل ورب العمل. من المقبول بل من المتعارف عليه في الدول المختلفة أن تكون اتفاقيات المنافسة محددة بإطار زمني.^(١٠٦) إن من حق العامل إذا أراد أن ينافس صاحب العمل بعد تركه للعمل أن ينافس، إلا أن المنافسة يجب أن لا تخالف ما تم الاتفاق عليه ولا تأخذ شكل إساءة استعمال الأسرار التجارية الخاصة برب العمل. إن من غير السائغ القول بتحديد إطار زمني يلتزم خلاله العامل بعدم إفشاء أسرار صاحب العمل لما في ذلك من تعريض لمصالح أصحاب العمل المتمثلة في الحفاظ على أسرارهم التجارية للخطر. إن الكثير من الأسرار التجارية تتطلب من صاحب العمل بذل الكثير من الوقت والجهد والمال كما ذكرنا سابقاً وتصل قيمة بعض الأسرار إلى ملايين الريالات. الأسرار التجارية كما هو معروف تعد السبب الأول لنجاح العديد من المشروعات والنص على عدم جواز إلزام العامل بالامتناع عن إفشاء

(١٠٦) انظر على سبيل المثال المادة (٨١٨) من القانون المدني الأردني، وانظر كذلك موقف القانون المصري في: رضوان عبيدات، حماية الأسرار التجارية في التشريع الأردني والمقارن، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، ٣٠، العدد ١، ٢٠٠٣، ص ٦٥، في ص ص ٧٦-٧٧.

أسرار صاحب العمل لمدة تزيد عن السنتين من شأنه الإضرار بأصحاب الأعمال. وعليه فيجب تعديل هذا النص لمخالفته للأساس الذي تقوم عليه حماية الأسرار التجارية والمتمثل في حماية تلك الأسرار لأجل غير مسمى طالما توفرت لتلك الأسرار شروط الحماية التي نصت عليها لائحة حماية الأسرار التجارية السعودية. بالنسبة للقانون الأمريكي فلا يوجد إطار زمني لاتفاقات عدم الإفصاح ويظل العامل ملتزمًا بعدم إفشائها طالما توافرت لها شروط الحماية.

يبرم الشركاء في بعض المشروعات اتفاقات تلزمهم بعدم الكشف عن الأسرار التجارية التي اطلعوا عليها خلال فترة شراكتهم لو تم فض الشراكة التي تربطهم. مخالفة مثل هذه الاتفاقات واتفاقات عدم الإفصاح التي يبرمها أصحاب العمل مع العاملين تثير مسؤولية الشخص الذي أفشى الأسرار وتعد مخالفة للممارسات النزيهة في التجارة.

بالنسبة للقانون الأمريكي فهو من أكثر قوانين العالم تشددًا فيما يتعلق بخرق العقود عمومًا وتلك المتعلقة بالأسرار التجارية على وجه الخصوص. لا يشترط القانون الأمريكي أن يكون الالتزام بعدم إفشاء الأسرار التجارية صريحًا بل يكفي لتقوم المسؤولية العقدية عن الإخلال بالالتزام بعدم الإفصاح أن يكون الالتزام ضمنيًا Implied.^(١٠٧) ولذلك دائماً ما تستخدم مثل هذه العقود لحماية الأسرار التجارية، لكن الفقه الأمريكي يؤكد ضرورة عدم الاعتماد على العقد كأداة منفردة لحماية الأسرار التجارية، وإنما لا بد أن يكون هناك أدوات أخرى يتم توظيفها لحماية السر التجاري تعتمد على طبيعة هذا السر والمجال الذي يوظف فيه.^(١٠٨)

(107) K&G Oil Tool & Serv. Co., Inc. v. G & G Fishing Tool Serv., 314 S.W.2d 782, 787 (Tex. 1958).

(108) Andrew Beckerman-Rodau, supra, at p. 237; Julie Piper, supra, at p. 369; Mark S. Vanderbroek and Christian B. Turner, supra, at p. 192.

من المهم أن نشير إلى أنه في حالات الاعتداء على الأسرار التجارية في الولايات المتحدة، مع وجود عقد متعلق بكتمان الأسرار وعدم إفشائها، فإن المدعي لا يستند في دعواه على مخالفة المدعي عليه للعقد فقط بل يستند أيضاً إلى قواعد المسؤولية عن الخطأ المدني الذي أحدثه.⁽¹⁰⁹⁾ كل ذلك بطبيعة الحال يعتمد على ظروف القضية. ففي القضايا التي يجد المدعي أن شروط حماية المعلومة كسر تجاري متوافرة فيها يرفع دعوى اعتداء على سر تجاري استناداً إلى قواعد المسؤولية عن الخطأ المدني، وفي القضايا التي لا تكتمل فيها شروط حماية المعلومة كسر تجاري مع وجود عقد يتم الاستناد على قواعد المسؤولية التعاقدية للمطالبة بالتعويض، وفي القضايا التي تتوافر فيها شروط الحماية كسر تجاري مع وجود التزام عقدي بعدم إفشاء السر يعتمد على الاتيين معاً. في العديد من القضايا المتعلقة بإفشاء الأسرار التجارية يفضل المدعون الاستناد على مخالفة المدعي عليه لعقد حماية الأسرار التجارية لتجنب الصعوبات العملية التي تكتنف إثبات أن المعلومة تعد سراً تجارياً.⁽¹¹⁰⁾ المدونة الثالثة للمنافسة غير المشروعة أشارت إلى التالي:

"The existence of an express or implied-in-fact contract protecting trade secrets does not preclude a separate cause of action in tort"⁽¹¹¹⁾.

(109) Alan J. Tracey, supra, at p. 69.

(110) تجدر الإشارة إلى أن هناك فرقاً جوهرياً بين الاستناد في دعوى الاعتداء على السر التجاري على قواعد المسؤولية التعاقدية وبين الاعتماد على قواعد المسؤولية عن الخطأ المدني. الاختلاف يكمن في أنه إذا تم رفع الدعوى استناداً إلى قواعد المسؤولية عن الخطأ المدني فإن المدعي يمكن أن يتم تعويضه عن فوات الكسب والفرص الضائعة خلافاً للتعويض عن الضرر الحال. في المقابل فإن التعويض في حال مخالفة الالتزام التعاقدية يكون أقل كما ونوعاً. لذلك نجد أن المدعين لا يلجؤون إلى، أو يستندون في دعواهم على أساس مخالفة قواعد المسؤولية التعاقدية إلا في حال تعذر ثبوت أن المعلومة التي تم إفشاؤها تعد سراً تجارياً.

(111) Restatement (Third) of Unfair Competition § 40 (1995).

إن وجود التزام صريح أو ضمني في عقد لحماية الأسرار التجارية لا يحول دون الاستناد على قواعد المسؤولية عن الخطأ المدني.^(١١٢)

ثانياً: الإخلال بسرية المعلومات المؤتمنة أو الحث على الإخلال بها:

الصورة الثانية من صور إساءة استعمال الأسرار التجارية هي الإخلال بسرية المعلومات المؤتمنة أو الحث على الإخلال بها. يدخل أصحاب الأعمال في مفاوضات مع المشتريين المحتملين لمشروعاتهم ويتم خلال المفاوضات الإفصاح عن الكثير من الأسرار التجارية عن النشاط التجاري المعروف للبيع ليتسنى للمشتريين المحتملين تقييم المشروع وتحليل تكلفة الشراء. يدخل أصحاب الأعمال عادةً في مفاوضات مع العملاء المحتملين للمنشأة التي تملك السر التجاري كما في عقود نقل التكنولوجيا وعقود التراخيص التجارية. في مثل هذه العقود يتم الترخيص باستعمال الاسم والعلامة التجارية، ويتضمن العقد غالباً نقل تكنولوجيا حيث يكشف المرخص بعض الأسرار اللازمة للإنتاج للمرخص له. الاتفاقات التي من هذا النوع تستغرق الكثير من الوقت والجهد في المفاوضات ولا تنتهي جميعها بالاتفاق، بل قد تفشل المفاوضات في المراحل الأخيرة وقبل إبرام العقد وبعد الكشف عن العديد من الأسرار التجارية للعميل المحتمل. السؤال الذي يثار هنا هو هل هناك التزام يقع على عاتق من اطلع على الأسرار التجارية بعدم إفشاء هذه الأسرار، وهل إفشاء هذه الأسرار يعد مخالفاً للممارسات النزيهة؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب النظر إلى أمرين أولهما القانون الواجب التطبيق Applicable Law، وما إذا كان هناك اتفاق أو نص قانوني يلزم المتفاوض الذي يطلع على الأسرار التجارية في مرحلة المفاوضات بعدم إفشاء تلك الأسرار. في حال كان هناك عقد أو نص في عقد يلزم المتفاوض الذي اطلع على أسرار تجارية تخص الغير خلال مرحلة التفاوض بعدم

(١١٢) ترجمة كاتب هذه الورقة.

إفشاء تلك الأسرار، فلا صعوبة هنا في اعتبار المتفاوض ملزماً بكتمة تلك الأسرار وأن إفشائها يعد مخالفاً للممارسات النزيهة وتثار مسئولية من أفشى تلك الأسرار. إلا أن الصعوبة تكون في الحالات التي لا يكون هناك نص قانوني أو اتفاق صريح أو ضمني يلزم المتفاوض بالسرية. تختلف مواقف الدول فيما يتعلق بهذه المسألة، فهناك دول مثل مصر تعتبر المحافظة على سرية الأسرار التجارية في هذه الحال أمراً تفرضه قواعد حسن النية في التفاوض.^(١١٣) دول القانون اللاتيني تقف نفس الموقف الذي يقفه القانون المصري.^(١١٤) دول أخرى لا تعرف مبدأ حسن النية على النحو الوارد في القانون اللاتيني ولكنها أسست حماية الأسرار التجارية في مثل هذه الأحوال على نظرية علاقة الثقة Confidential relationship المعروفة في القانون الأمريكي.

في المملكة العربية كما هو معلوم لا يوجد تشريع مدني؛ إذ تطبق أحكام الشريعة الإسلامية. مبدأ حسن النية في الشريعة الإسلامية مستقر وواسع وشامل، وحرصت الشريعة الإسلامية على إرساء مبادئ الأمانة والصدق في التعامل، حيث جاءت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في مواضع عديدة تحث الأفراد على التعامل بصدق، إذ يقول الله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ

(١١٣) أمية علوان، ملاحظات حول المسؤولية قبل العقدية عن قطع المفاوضات في عقود التجارة الدولية-تقرير مقدم لندوة المنظمة التعاقدية للقانون المدني ومقتضيات التجارة الدولية- نشر معهد قانون الأعمال الدولي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة-بالاشتراك مع القسم العلمي والفني للبعثة الثقافية التابعة لسفارة فرنسا ونقابة محامي باريس المعهد -٢- ٣ يناير القاهرة ١٩٩٥؛ حمدي محمود بارود، مبدأ حسن النية ومقتضياته في مرحلة التفاوض قبل العقدية في مجال عقود التجارة الدولية، ١٦ مجلة الجامعة الإسلامية - سلسلة الدراسات الإنسانية - غزة، ص ٨٤٣، العدد الأول، م ٢٠٠٨؛

(١١٤) انظر على سبيل المثال القانونين الفرنسي والإيطالي. انظر آل زيدان عبد اللاه، الحماية القانونية للأسرار التجارية في عقود نقل التكنولوجيا، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص ١١٧.

الصَادِقِينَ} (١١٥) وعليه فالتصرفات التي تؤدي إلى الإضرار بالغير بسوء نية تثير المسؤولية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وبحسب نص المادة (٣/٢/ب) من لائحة الأسرار التجارية السعودية فإن إفشاء الشخص لسر تجاري علم به من خلال علاقة تنطوي على السرية والائتمان والثقة كعلاقة الشركاء ببعضهم أو علاقة العامل برب العمل أو علاقة المفاوضات يعد مخالفاً للممارسات النزيهة وإخلاقاً بالثقة وإساءة لاستعمال السر التجاري. يمكن أن تكون إساءة استعمال السر التجاري والإخلال بسرية المعلومات المؤتمنة بصورة غير مباشرة من خلال حث المطلعين على هذه الأسرار وتحريضهم على إفشائها أو الإفصاح عنها دون إذن من صاحب السر التجاري. يتصور أن تحدث مثل هذه التصرفات من المنافسين لصاحب السر التجاري، لذلك جاءت اللائحة لتمكين صاحب السر التجاري في حال حدوث ضرر من جراء هذه التصرفات أن يرفع دعوى اعتداء على سر تجاري تشمل الفاعل الأصلي والمحرض.

بالنسبة للقانون الأمريكي فوفقاً لمدونة الخطأ المدني تقوم المسؤولية عن إفشاء الأسرار التجارية على أساس نظرية علاقة الثقة كما أشرنا. مضمون هذه النظرية أن المعلومات السرية التي أطلع عليها الأطراف في علاقة تأسست على أساس من الثقة التي أودعها شخص في شخص آخر يجب عدم إفشائها وهو مؤتمن عليها ولا يجوز له استعمالها أو إفشاؤها. إفشاء هذه المعلومات أو استعمالها دون إذن من صاحبها يعد خرقاً للثقة التي أودعها صاحب السر في من تلقى المعلومة، وتثار بالتالي مسؤولية من أفشى السر. تنشأ علاقات الثقة هذه بين العامل ورب العمل

(١١٥) سورة التوبة آية رقم ١١٩. انظر عموماً عبد الحليم القوني، حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي والقانون المدني: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه بكلية الحقوق، جامعة المنوفية، ١٩٩٧. مشار إليه في أمال زيدان عبد اللاه، الحماية القانونية للأسرار التجارية في عقود نقل التكنولوجيا، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص ١١٣، هامش رقم ٢.

وبين المرخص والمرخص له وبين المشتري المحتمل للمشروع مثلاً. يتطابق مفهوم نظرية علاقة الثقة مع ما أسمته اللائحة السعودية الإخلال بسرية المعلومات المؤتمنة.

استخدام الجهات الحكومية المختصة للبيانات والمعلومات السرية:

الالتزام بعدم إفشاء الأسرار التجارية التي يتم الاطلاع عليها لا ينحصر في العلاقة بين العامل وصاحب العمل والمعاملات التي تتم بين منشآت القطاع الخاص بل تمتد لتشمل الجهات الحكومية التي تطلع على الأسرار التجارية.^(١١٦) تنص المادة (٥) من لائحة الأسرار التجارية على أنه عند اشتراط جهة رسمية مُختصة تقديم معلومات عن اختبارات سرية أو أي بيان تم التوصل إليه نتيجة جهود مُعتبرة للموافقة على تسويق الأدوية أو المُنتجات الزراعيّة الكيماويّة التي تُستخدم فيها مواد كيميائيّة جديدة، فعلى هذه الجهة أن تلتزم بحماية هذه المعلومات من الاستعمال التجاري غير المُنصف لمُدّة لا تقلّ عن خمس سنوات من تاريخ الحصول على الموافقة. تنص المادة (٦) على أنه للجهة المُختصة بالتسجيل خلال مُدّة حماية الأسرار التجاريّة استخدام بيانات الاختبارات السرية التي سبق أن قدّمها طالب تسجيل آخر في حالتين، هما: إذا لم يتجر في المُنتج المُسجّل أولاً في المملكة خلال مُدّة زمنيّة معقولة من تاريخ الموافقة على تسويقه، تُقدّرها الجهة المُختصة بالتسجيل، أو إذا دعت إلى ذلك ضرورة ملحة لحماية الجمهور، تُقدّرها الجهة المختصة.

يستفاد من نص هاتين المادتين التالي:

أولاً: أن الجهة الرسمية المختصة بالترخيص بتسويق الأدوية او المنتجات

(١١٦) انظر المادة (٤) من لائحة الأسرار التجارية السعودية.

الكيميائية الزراعية التي تُستخدم فيها مواد كيميائية جديدة قد لا تطلب وقت طلب الترخيص البيانات المتعلقة بالاختبارات والتجارب، ولكنها إن طلبت تلك البيانات وكانت تلك البيانات تخص اختبارات سرية أو أي بيان تم التوصل إليه نتيجة جهود مُعتبرة فعلى هذه الجهة أن تلتزم بحماية هذه المعلومات من الاستعمال التجاري غير المُنصف لمُدّة لا تقلّ عن خمس سنوات من تاريخ الحصول على الموافقة.

ثانياً: أنه لا يجوز من ناحية المبدأ للجهة المُختصة بالتسجيل خلال مُدّة حماية الأسرار التجارية استخدام بيانات الاختبارات السرية التي سبق أن قدّمها طالب تسجيل آخر إلا في حالتين هما: إذا لم يتجر في المُنتج المُسجّل أولاً في المملكة خلال مُدّة زمنية معقولة من تاريخ الموافقة على تسويقه تُقدّرها الجهة المُختصة بالتسجيل، أو إذا دعت إلى ذلك ضرورة ملحة لحماية الجمهور تُقدّرها الجهة المختصة.

عاجت اتفاقية ترس موضوع البيانات والمعلومات السرية المقدمة للجهات الحكومية في المادة (٣/٣٩). لم تلتزم اتفاقية ترس الجهات الحكومية المختصة بتسجيل الأدوية أو المنتجات الزراعية الكيميائية بأن لا تستعمل البيانات والمعلومات المقدمة إليها من شركة لفحص وتقييم طلبات التسويق التي تقدم إليها من شركات أخرى.^(١١٧) لم يصدر حتى الآن أي تفسير من أي جهاز من أجهزة منظمة التجارة العالمية يخالف هذا التفسير. إلا أن هذا الموقف يجد معارضة من قبل الدول الصناعية الرائدة في صناعة الأدوية وهي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.^(١١٨) تضغط هذه الدول مدعومة بالشركات المتعددة القوميات على دول

(١١٧) حسام الدين الصغير (٢٠٠٩)، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(118) Jakkrit Kuanpoth, Patent Rights in Pharmaceuticals in Developing Countries: Major Challenges for the Future (Cheltenham, UK ; Northampton, MA : Edward Elgar, 2010) p. 177.

العالم الثالث لعدم استعمال نتائج الاختبارات من قبل الحكومات لفحص طلبات الترخيص المقدمة من شركات الأدوية المنافسة، لأن عدم السماح للحكومات باستخدام نتائج هذه الاختبارات يعني أن الشركات المنافسة التي ترغب في صناعة الأدوية التي انتهت مدة براءة الاختراع الخاصة بها Generic Drugs سوف تضطر إلى إجراء نفس الاختبارات والتجارب التي تثبت الأمان والفاعلية لدى الجهة المختصة التي سبق لها الترخيص بذات الأدوية.^(١١٩) ومما لا شك فيه أن إعادة اجراء التجارب ليس له جدوى، ومن شأنه وقف إنتاج الأدوية المماثلة من قبل شركات أخرى مما يسهم في تعزيز احتكار شركات الأدوية الكبرى.

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة أصدرت قانوناً يسمى قانون هاتش وكس مان عام ١٩٨٤ Hatch-Waxman Act. أعطى هذا القانون للشركات التي تتقدم لتسجيل أدوية جديدة حقاً استثنائياً على نتائج الاختبارات والتجارب التي أجريت على الأدوية لمدة خمس سنوات. يحظر هذا القانون على إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية أن تستعمل نتائج الاختبارات والتجارب في فحص طلبات الترخيص بتسويق ذات الأدوية التي تقدم إليها من أي شركة لمدة خمس سنوات. إلا أن القانون حظر على إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية أن تطلب أي بيانات أو معلومات تتعلق بالأمان والفاعلية عند الترخيص بالأدوية المماثلة للأدوية غير

(١١٩) تضغط الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم الثالث مستخدمة سلاح اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول. توقع الولايات المتحدة مع الدول اتفاقيات تجارة حرة تضمنها نصوصاً تركز على موضوع عدم استخدام نتائج الاختبارات من قبل الحكومات عند الترخيص بالأدوية والمنتجات الزراعية المقدمة للدولة سابقاً، وإنما تلزم الدول بطلب نتائج اختبارات جديدة من الشركات التي تتقدم بطلب تسجيل ذات الأدوية التي ثبت أنها فعالة وأمنة. وافقت دول أبرمت مثل هذه الاتفاقيات مثل البحرين وعمان والمغرب. انظر حول هذه المسألة خصوصاً:

Cares Fink, Intellectual Property, in Jean-Pierre Chauffour and Jean-Christophe Maur (eds.), Preferential Trade Agreement Policies for Development: A Handbook (Washington, D.C. : World Bank, 2011) p. 387, at p. 394.

المحمية متى ما انتهت فترة الخمس سنوات.

وبعد استعراض موقف النظام السعودي والقانون الأمريكي وموقف اتفاق ترس من هذه المسألة نجد أن موقف النظام السعودي من عدم سماحه للجهات الحكومية المسؤولة عن الترخيص بالأدوية والمنتجات الكيماوية الزراعية باستعمال البيانات ونتائج الاختبارات المقدمة من شركة عند الترخيص لشركة منافسة بتسويق دواء مماثل غير محمي ببراءة اختراع موقف لا مبرر له. مثل هذا الموقف لا يصب في مصلحة المملكة وهي دولة ليست من الدول الصناعية المنتجة للأدوية لتقف هذا الموقف. هذه الحماية التي توفرها لائحة الأسرار التجارية تذهب بالحماية لشركات الأدوية إلى حد أبعد بكثير من حد الحماية الذي يستلزم اتفاق ترس توافره في قوانين دول منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: الحصول على الأسرار التجارية من طرف آخر:

الصورة الثالثة من صور إساءة استعمال السر التجاري في النظام السعودي هي حصول شخص على الأسرار من طرف آخر إذا كان يعلم أو كان بمقدوره أن يعلم بأن حصول ذلك الطرف عليها كان نتيجة مخالفة للممارسات التجارية النزيهة. في هذه الحال يحصل الشخص على السر التجاري من شخص آخر دون أن يرتكب الأول بنفسه أيّاً من الممارسات غير النزيهة. يشترط لقيام المسؤولية في هذه الحالة أن يكون الشخص الذي حصل على الأسرار التجارية من شخص آخر على علم بأن الأخير قد حصل على تلك الأسرار بالمخالفة للممارسات التجارية النزيهة، أو كان بمقدوره أن يعلم ولكنه أهمل إهمالاً جسيماً فيما يتعلق بالتأكد من أن الحصول على المعلومة كان بالمخالفة للممارسات التجارية النزيهة.

لم تعرف لائحة الأسرار التجارية السعودية المقصود بالأفعال المخالفة للممارسات التجارية النزيهة. الأعمال المخالفة للممارسات التجارية النزيهة هي الأعمال التي تنطوي على مخالفة للواجبات المفروضة عند ممارسة التجارة، مثل عدم احترام قواعد الأمانة والشرف التي تجب مراعاتها من قبل التجار. يرى جانب من الفقه أن الأعمال التي تتعارض مع الممارسات التجارية الشريفة هي التي يعد ارتكاب أي منها منافسة غير مشروعة يحق معها لصاحب المعلومات اتخاذ إجراءات قانونية ضد المعتدي.^(١٢٠) تتنوع وتتعدد الأعمال التي يمكن أن تعد منافسة غير مشروعة. ومن يراجع أحكام القضاء وكتب الفقه يجد أمثلة كثيرة لهذه الأعمال. ولكن أي محاولة لحصر أعمال المنافسة غير المشروعة ستبوء بالفشل. ذلك أن هذه الأعمال في حال تطور مستمر.^(١٢١) يمكن لنا أن نتصور بعض الأعمال التي تعد مخالفة للممارسات التجارية النزيهة في سبيل الحصول على الأسرار التجارية الخاصة بالغير. إغراء العاملين لدى الغير بمبالغ نقدية أو منافع أو عطايا مادية وهو ما يعد رشوة للحصول على الأسرار التجارية الخاصة بتاجر

(١٢٠) سميحة القليوبي، مرجع سابق، ص ٤٢٨.

(١٢١) زياد القرشي، حماية الاسم التجاري من المنافسة غير المشروعة: دراسة مقارنة بين القانونين السعودي والمصري، مجلة الأنظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٠. أورد قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢م قائمة بالأفعال التي تتعارض مع الممارسات التجارية النزيهة. تنص المادة (٥٨) على التالي:
تعد الأفعال الآتية، على الأخص، متعارضة مع الممارسات التجارية الشريفة:
١ - رشوة العاملين في الجهة التي تحوز المعلومات بغرض الحصول عليها.
٢ - التحريض على إفشاء المعلومات من جانب العاملين إذا كانت تلك المعلومات قد وصلت إلى علمهم بحكم وظيفتهم.
٣ - قيام أحد المتعاقدين في «عقود سرية المعلومات» بإفشاء ما وصل إلى علمه منها.
٤ - الحصول على المعلومات من أماكن حفظها بأية طريقة من الطرق غير المشروعة كالسرقة أو التجسس أو غيرها.
٥ - الحصول على المعلومات باستعمال الطرق الاحتمالية.
٦ - استخدام الغير للمعلومات التي وردت إليه نتيجة الحصول عليها بأي من الأفعال السابقة مع علمه بسريتها وبأنها متحصلة عن أي من هذه الأفعال.

آخر قد يكون أحد الطرق الشائعة في هذا المجال. وهذه الطريقة بالطبع من أوسع صور الممارسات غير النزيهة ومنتشرة بشكل كبير في الدول النامية. من الممارسات غير النزيهة التي يمكن أن نتصورها في هذا المجال الحصول على الأسرار التجارية عن طريق التجسس أو تكليف شخص بالحصول على الأسرار دون علم مالك الأسرار ودون موافقته. من الممارسات غير النزيهة أيضاً ارتكاب أعمال تنطوي على الاحتيال مثل أن يقوم شخص بإيهام صاحب المعلومات بأنه يريد أن يشتري مشروعته التجاري ويدخل معه في مفاوضات يطلع من خلالها على الأسرار التجارية الخاصة بالتاجر ومن ثم يسرب هذه المعلومات.

السؤال الذي يثار هنا ما هو الحكم لو أن شخصاً اشترى سراً تجارياً من شخص آخر وكان البائع قد حصل على ذلك السر نتيجة مخالفة للممارسات التجارية النزيهة، دون أن يعلم الأول أنه تم الحصول على ذلك السر بطريقة مخالفة للممارسات التجارية النزيهة؟ الشخص الذي اشترى السر التجاري في هذه الحال حسن النية ذلك أنه عند شرائه للسر التجاري لم يخل بأي من الممارسات التجارية النزيهة، فهو اشترى السر دون أن يعلم بأنه يخص غيره. وعليه، لا يعتبر المشتري في هذه الحال قد أساء استعمال السر التجاري ما لم يكن يعلم أو كان بمقدوره أن يعلم بأن ذلك السر قد حصل عليه البائع بطريقة تتنافى مع الممارسات التجارية النزيهة، وبالتالي من غير السائق معاملة المشتري معاملة المعتدي. إلا أن السؤال هو: هل يجوز لمشتري السر أن يستمر في استعماله بعد إخطاره بأنه يستخدم معلومات تخص غيره وبسبب خطأ لا يد له فيه؟ هل يتغير المركز القانوني لمشتري السر التجاري بعد إخطاره بأنه يستخدم سراً تجارياً يخص الغير؟ لم تتضمن لائحة الأسرار التجارية السعودية أي اجابة على هذا السؤال، إلا أن الشريعة الإسلامية هي الشريعة العامة في المملكة وفي غياب النصوص النظامية التي تحكم مسألة

من المسائل يتم الرجوع إلى أحكامها. (١٢٢) جاءت الشريعة الإسلامية لحفظ مصالح الناس وحمايتهم. يقول الإمام الغزالي رحمه الله:

مقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة ... وهذا الأصول الخمسة حفظها واقع في رتبة الضرورات، فهي أقوى المراتب في المصالح ... وتحريم تقويت هذه الأمور الخمسة، والزرع عنها، يستحيل ألا تشمل عليه ملة من الملل، وشريعة من الشرائع التي أريد بها إصلاح الخلق، ولذا لم تختلف الشرائع في تحريم الكفر، والقتل، والزنى، والسرقه، وشرب المسكر. (١٢٣)

وقد قرر القرآن الكريم حق الإنسان في ماله ومنع الاعتداء عليه إذ قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ)) (النساء: ٢٩)، وقال تعالى: ((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ)) (البقرة: ١٨٨). وقد أكدت السنة النبوية الشريفة ضرورة حفظ المال من الاعتداء عليه، إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم، «كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه» (١٢٤)، وقال عليه السلام في حجة الوداع: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا...». (١٢٥)

(١٢٢) أكد النظام الأساسي للحكم في المملكة أهمية الشريعة الإسلامية كمصدر للأنظمة الأساسية والعادية والفرعية، حيث تنص مادته السابعة على أنه "يستمد الحكم في المملكة سلطته من كتاب الله وسنة رسوله وهما الحاکمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة".

(١٢٣) محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، المستصفي في علم الأصول، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣.

(١٢٤) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم (١٦/٢٠١ رقم ٢٥٦٤)، وابن ماجه (٢/١٢٩٨)، وأبو داود والترمذي (انظر: نزهة المتقين، ١/٢٥١، الفتح الكبير، ٢/٣٢٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٢٥) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري عن ابن عمر (٦/٢٤٩٠ رقم ٦٤٠٣)، وعن أبي بكره (١/٣٧، ٥٢، رقم ٦٧، ١٠٥)، ومسلم عن جابر (٨/١٨٢ رقم ١٢١٨).

وعليه فإن الحكم في هذه الحال بأنه يجب على من اشترى الأسرار من شخص ثبت بعد ذلك بأن بائع تلك الأسرار قد حصل عليها بشكل مخالف للممارسات التجارية النزيهة أن يتوقف عن استعمال تلك الأسرار وأن لا يفشيها فهي ملك لغيره لا يجوز له الاستفادة منها ما لم يأذن له صاحب الحق في الأسرار بذلك، ويعد الاستمرار في استعمال الأسرار دون إذن صاحب الحق فيها تعدياً يثير المسؤولية. إن المعتدي على السر التجاري في هذه الحال يكون قد تسبب في عدم ادراك شخص لمصلحة أو فائدة مشروعة، تأكد له حصولها وهي الاستئثار بالسر التجاري. تقويت المنفعة التي تأكد حصولها يترتب عليه ضرر، وقواعد الشريعة تقضي بأنه "لا ضرر ولا ضرار".^(١٢٦) والاعتداء على حق صاحب الحق في السر التجاري نوع من أنواع الإلتلاف، والإلتلاف سبب من أسباب التعويض التي جاءت الأدلة من الكتاب والسنة بمشروعيتها. من المعلوم أنه إذا ما أثبت المضرور أن هناك ضرراً حقيقياً لحق به من جراء فعل شخص آخر فإن المضرور يستحق التعويض. إلا أن المحاكم السعودية تتردد عن التعويض عن الضرر الاحتمالي أو فوات الفرصة على اعتبار أنه من قبيل المضاربة التي لا تقرها الشريعة وخوفاً من الوقوع في الربا.^(١٢٧) تشير بعض سوابق ديوان المظالم إلى أن بعض الدوائر حكمت بالتعويض في حالات أسمتها تقويت المنفعة التي تأكد حصولها متى ما

(١٢٦) حديث حسن رواه ابن ماجه، والدارقطني مسنداً، ورواه مالك في الموطأ مرسلأ، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم فأسقط أبا سعيد، وله طرق يقوي بعضها بعضاً. الحديث الثاني والثلاثون من الأربعين النووية.

(127) Naif Alshareef, Enforcement of Foreign Arbitral Awards in Saudi Arabia: Grounds for Refusal under Article (V) of the New York Convention of 1958, PhD Thesis, University of Dundee, CEPMLP, 2000, p. 140.

وجدت الدلائل والقرائن على وجودها، على أساس أن المعتبر هو ما يفيد اليقين أو غلبة الظن مع تأكيدها عدم جواز التعويض عن المنفعة التي لم يتأكد وجودها.^(١٢٨)

بالنسبة للقانون الأمريكي فيتبنى موقفاً قريباً من موقف النظام السعودي فيما يتعلق بمسؤولية الغير الذي حصل على الأسرار بحسن نية. عالج القانون الأمريكي هذه المسألة في كل من مدونة الخطأ المدني وفي قانون الأسرار التجارية الموحد وتتطابق أحكام المدونة والقانون فيما يتعلق بهذه المسألة.^(١٢٩) لا يسأل وفقاً للقانون الأمريكي من يحصل على سر تجاري من شخص آخر دون أن يعلم أن ذلك السر التجاري ملك لشخص آخر أو أنه حصل على السر التجاري بطريق الصدفة. يجب على من تلقى السر التجاري أن يتوقف عن استعمال ذلك السر بمجرد أن يعلم أو يتم إخطاره بأن من زوده بالسر التجاري قد حصل على ذلك السر بالمخالفة للالتزام تعاقدية أو أي التزام آخر أو بوسائل غير نزيهة Improper means.^(١٣٠) يتطابق هنا موقف القانون الأمريكي مع موقف النظام السعودي وهو موقف منطقي وعادل. إلا أنه وفقاً للقانون الأمريكي إذا ما حصل شخص على سر تجاري من شخص آخر بحسن نية ودفع قيمته وهو لا يعلم أن من باعه السر قد حصل عليه بوسيلة غير مشروعة، في هذه الحال يجوز له الاستمرار في استغلال ذلك السر دون أي مسؤولية على الرغم من أن البائع قد حصل على السر بطريقة غير نزيهة.^(١٣١)

(١٢٨) انظر ناصر بن محمد الجوفان، التعويض عن تفويت منفعة انعقد سبب وجودها، ٦٥ مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ٢٠٠٥/١٤٢٥، ص ٩٥ - ١٣٩. انظر كذلك قرار ديوان المظالم رقم ٢١/د/ف/١٢ لعام ١٤١٤هـ المؤيد بقرار هيئة التدقيق رقم ٨٩/ت/٢ لعام ١٤١٥هـ؛ وقرار هيئة التدقيق التجاري بديوان المظالم رقم ٢٦/ت/٤ لعام ١٤١٧هـ.

(129) Restatement (First) of Torts 758(b) (1939); UTSA 2(b).

(130) Marina Lao, Federalizing Trade Secrets Law in an Information Economy, 59 Ohio State Law Journal (1998), p. 1633, at p. 1660.

(١٣١) لا يسأل الشخص كذلك إذا ما حصل على سر تجاري من شخص آخر بحسن نية وقام بتوظيف استثمار كبير لاستغلال ذلك السر ومن ثم تلقى إخطاراً بأن ذلك السر ملك لغيره و لا يحق له استخدامه أو إفشاؤه. استناداً إلى أن متلقي السر قد وُظف بمبالغ كبيرة لاستثمار

الحكمة من وراء هذا الموقف الذي اتخذته القانون الأمريكي فيما يتعلق بهذه المسألة هي أن المشتري قد اشترى السر التجاري بحسن نية ولم يكن يعلم أنه يشتري سرّاً يتبع لغيره ولذلك فمن حقه أن يمكن من الشيء الذي اشتراه، ومن ثم يعود صاحب السر التجاري على من باع سره التجاري. هنا يظهر الاختلاف بين موقف القانون الأمريكي وموقف النظام السعودي في أن موقف النظام السعودي أكثر حماية لصاحب الحق في السر إذ لم يجز الاستمرار في استغلال السر متى ما علم مشتري السر بأن مصدر هذا السر غير مشروع، وحفظ حق من اشترى السر التجاري في أن يرجع على من باعه. في المقابل نجد أن القانون الأمريكي يمكن من اشترى السر التجاري من استعماله طالما اشتراه ودفع ثمنه بحسن نية ولو تبين بعد ذلك له أن من باعه السر كان قد حصل عليه بوسائل غير مشروعة. في هذه الحال نجد أن حكم القانون الأمريكي من جهة يحافظ على حق من حصل على السر بحسن نية إلا أنه يلتفت عن حق صاحب السر التجاري الذي تمت سرقة سره ويجعل صاحب الحق يجد نفسه شريك مع شخص آخر في هذا السر وهو المشتري دون خطأ منه.

تجدر الإشارة إلى أن النظام السعودي يوفر لصاحب الحق في السر التجاري في هذه الحال حماية مرتفعة تفوق الحماية التي يوفرها القانون الأمريكي وتوفرها

السر وبحسن نية وقبل أن يخره صاحب السر بالأمر، فإن القانون الأمريكي يعطيه الحق في الاستمرار في استعمال السر، ويمكن صاحب السر من الحصول على تعويض من مستخدم السر لقاء استخدامه للسر. لمزيد من المعلومات انظر:

Pamela Samuelson, Privacy As Intellectual Property?, 52 Stanford Law Review (2000), p. 1125, at p. 1157; Michael A. Epstein, Epstein on intellectual property (Gaithersburg : Aspen Law & Business, 2004), 4th ed., at p. 2-22. Andrew Beckerman-Rodau, supra, at p. 257; Kelly Irene Phair, Enabling American High-Tech Companies to Protect Their Secrets Abroad: A Comparative Analysis of Irish and American Trade Secret Regulation, 24 Hastings International and Comparative Law Review (2001), p. 507, at p. 527-528.

التشريعات المقارنة وتتجاوز حتى الحد المطلوب وفق اتفاق تريس. موقف النظام السعودي هذا تم استنباطه من القواعد العامة في الشريعة الإسلامية لعدم وجود نص صريح بخصوص هذه المسألة في لائحة الأسرار التجارية. لذلك قد يقول قائل بأنه إذا لم يكن هناك نص بهذا الخصوص في اللائحة فإنه يجب إعادة النظر في هذه المسألة لاسيما أنه يمكن أن يكون هناك وجهة نظر أخرى من الناحية الشرعية، على اعتبار أن الحق في السر التجاري لا يعد حق ملكية. هذا رأي قد يجد بعض التأييد من قبل جانب من الفقه، إلا أننا نميل إلى رأينا الذي أشرنا إليه أعلاه وأيدناه بالأدلة الشرعية.

المطلب الثاني

الأفعال التي لا تعد مخالفة

للممارسات التجارية النزيهة

بعد أن تناولنا في هذا المبحث الصور المختلفة لإساءة استعمال السر التجاري يجدر بنا أن نشير إلى الأفعال التي لا تعد مخالفة للممارسات التجارية النزيهة. كثيرا ما يثار التساؤل عن الحالات التي يستخدم فيها الشخص السر التجاري المملوك للغير دون أن تثار مسؤولية مستخدم السر. نصت المادة (٣/٣) من لائحة الأسرار التجارية السعودية على أنه لا يعد مخالفة للممارسات التجارية النزيهة بوجه خاص التوصل إلى السر التجاري بصورة مستقلة أو عن طريق الهندسة العكسية.

التوصل إلى السر التجاري بصورة مستقلة يعني أن يتوصل شخص إلى السر التجاري من خلال جهود مستقلة وذاتية يستثمر من خلالها الوقت والجهد والمال إلى أن يتوصل إلى المعلومة التي تعد سراً تجارياً. وفي سبيل ذلك يحق لمن يرغب في الحصول على السر التجاري أن يرجع إلى الكتب والمراجع والاختراعات السابقة والبحوث والدراسات التي أجريت حول الموضوع وأن يجري التجارب. هذه المصادر

متاحة للجميع ولا تمثل سرًا والبحث فيها للوصول إلى المعلومات يعد من الأفعال المباحة ولا يعد مخالفة للممارسات التجارية النزيهة، ويجوز لمن توصل إلى السر في هذه الحال أن يستغل ويستخدم المعلومات السرية.

لا يعد وفقًا للائحة الأسرار التجارية السعودية من قبيل الممارسات التجارية غير النزيهة التوصل إلى السر التجاري من خلال ما يسمى بالهندسة العكسية Reverse engineering. الهندسة العكسية هي عملية تحليل للمنتج النهائي للوصول إلى المحتوى أو الكيفية التي صنع بها المنتج.^(١٣٢) وتكمن الحكمة من وراء عدم اعتبار كشف السر التجاري من خلال الهندسة العكسية مخالفاً للممارسات التجارية النزيهة هي أن المعلومة التي يمكن التوصل إليها عن طريق الهندسة العكسية غير مؤهلة للحماية كسر تجاري لافتقادها للشرط الأول من شروط حماية الأسرار التجارية، وهو أن تكون المعلومة سرية ويصعب الحصول عليها بالطرق الاعتيادية.^(١٣٣)

الفقه الأمريكي يحدد ثلاث حالات يعد فيها استخدام الشخص لسر تجاري مملوك للغير عملاً مشروعاً.^(١٣٤) الحال الأولى هي إذا ما توصل شخص بطريقة نزيهة ومشروعة لذات السر التجاري من خلال جهده وبحته وهو ما يسمى ما يسمى بأعمال التطوير المستقلة Independent development.^(١٣٥) الحال الثانية إذا ما توصل الشخص إلى السر التجاري من خلال الهندسة العكسية.^(١٣٦) الحال الثالثة

(132) Andrew Johnson-Laird, Software Reverse Engineering in the Real World, 19 U. Dayton L. Rev. (1994), p. 843, at p. 846.

(١٣٣) انظر شروط حماية السر التجاري في المبحث الثاني.

(134) Elizabeth A. Rowe, Saving Trade Secret Disclosures on the Internet through Sequential Preservation, 2007 Intellectual Property & Technology Forum at Boston College Law School (2007), p. 1, at p. 16.

(135) Kewanee Oil Co. v. Bicon Corp., 416 U.S. 470, 476 (1974).

(136) Uniform Trade Secrets Act 1(4)(i).

إذا أفصح مالك السر التجاري عن السر التجاري وعلم به الشخص ليس من خلال علاقاته الشخصية مع العاملين لدى صاحب السر أو مخالفة الإفصاح للالتزامات تعاقدية بعدم الإفصاح، ولكن من خلال الإفصاح عن السر بطريق دون قصد Accidental disclosure. في هذه الحالات يجوز لمن علم بأمر السر أن يستخدمه دون أن يكون مخالفاً للقانون.^(١٣٧) يعلل الفقه الأمريكي موقف القانون الأمريكي في هذه الحالة بأن هذا الحكم عادل؛ لأن من يتوصل للسر التجاري من خلال أعمال التطوير المستقلة لم يأخذ السر التجاري من صاحبه وإنما توصل إليه بمجهوده المستقل، كما أنه لم يرق بأعمال مخالفة للممارسات التجارية النزيهة للوصول إلى ذلك السر، وأن من شأن ذلك أن يعزز المنافسة في دولة تتبنى الاقتصاد الحر.^(١٣٨)

يشير الفقه الأمريكي إلى أن مصدر هذا المبدأ هو القانون العام Common Law وتم تقنينه في كل من مدونة الخطأ المدني والقانون الموحد.^(١٣٩) نلاحظ أن هذه الحالات تتشابه مع ما نصت عليه لائحة الأسرار التجارية السعودية، إلا أن اللائحة لم تتعرض لحال إذا ما أفصح صاحب الحق في السر التجاري عن السر دون قصد. في رأينا أن موقف النظام السعودي يجب أن لا يختلف عن موقف القانون الأمريكي فيما يتعلق بالكشف عن السر التجاري بالصدفة. يعود السبب وراء ذلك إلى أن السر التجاري إذا ما أفصح عنه ولو بالخطأ أو الصدفة فقد أهم شروط

(137) Melissa M. Stewart, Minnesota and the Inevitable Disclosure Doctrine: Finding a Solution Amidst the Confusion, 33 Hamline Law Review (2010), p. 649, at p.

(138) Andrew Beckerman-Rodau, supra, at p. 247.

(139) Geraldine Szott Moohr, The Problematic Role of Criminal Law in Regulating Use of Information: the Case of the Economic Espionage Act, 80 North Carolina Law Review (2002), p. 853, at footnote 66; Michael L. Rustad, the Negligent Enablement of Trade Secret Misappropriation, 22 Santa Clara Computer and High Technology Law Journal (2006), p. 455, at p. 510.

حمايته وهو السرية وبالتالي تسقط عنه الحماية.^(١٤٠) ولعل ذلك من أهم ما يميز السر التجاري عن الاختراع المحمي بموجب براءة اختراع. يظل صاحب البراءة يتمتع بالحماية ويكون له حق الاستغلال الحصري لفترة تمتد لعشرين سنة في بعض الدول، ولا يستطيع منافسوه استخدام الاختراع مع علمهم بطريقة وسر ذلك الاختراع.

(140) David G. Majdali (2000), supra, at p. 135.

الخاتمة

ناقش البحث موضوع مصادر قانون الأسرار التجارية في كل من السعودية وأمريكا. أوضح البحث كيف أن حماية الأسرار التجارية تستند إلى نصوص لائحة حماية المعلومات التجارية السرية وإلى أحكام الشريعة الإسلامية فيما لم يرد به نص. أوضح البحث كيف أن الأسرار التجارية تعتبر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية حقوقاً يعتد بها شرعاً ولا يجوز الاعتداء عليها، والضرر الذي ينتج عن الاعتداء على هذه الحقوق متى ما ثبت يعد مضموناً. بين البحث كذلك أنه لا يوجد مصدر موحد لقانون الأسرار التجارية في أمريكا. في الولايات التي اعتمدت القانون الموحد للأسرار التجارية أصبح ذلك القانون هو المصدر الرئيسي، أما الولايات المتبقية وهي ثلاث ولايات فيتم الرجوع فيها إلى السوابق القضائية وإلى ما ورد في أحكام المدونات القانونية التي ناقش البحث أحكامها.

أوضحت الدراسة أنه على عكس القانون الأمريكي لم يعترف التنظيم القانوني لحماية المعلومات التجارية في السعودية لصاحب الحق في الأسرار بملكيتها وإنما نظم حمايتها من منطلق عدم جواز استعمال الغير لتلك الأسرار دون موافقة صاحب الحق فيها أو الإفصاح عنها بطريقة تخالف الممارسات التجارية النزيهة. هذا الموقف يأتي منسجماً مع موقف اتفاق تريرس الذي لم يعترف بحق الملكية لصاحب الحق في المعلومات غير المفصح عنها ونظم حمايتها من منطلق عدم القيام بأعمال تنافسية غير مشروعة وفقاً لقواعد المسؤولية عن أعمال المنافسة غير المشروعة التي قررتها اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية. ينتهي البحث إلى أن الأسرار التجارية يجب أن لا ينظر إليها على أنها حقوق ملكية بقدر ما أنها حق مصدره القانون يخول صاحبه مجموعة من الحقوق تضمن عدم تعدي الغير على حق صاحب السر. يرتب هذا الحق التزاماً بالسرية على كل من تلقى السر التجاري

سواء كان ذلك في إطار علاقة تعاقدية مثل عقد العمل أو عقد الترخيص، أو علاقة مصدرها الثقة والائتمان كما في علاقات الشركاء وفي المفاوضات التي تتم بين صاحب السر والغير الذي يطلع على هذه الأسرار. هذا التفسير لهذا النوع من الحقوق يوفر فهماً أفضل لهذا النوع من الحقوق.

رأينا كيف أنه من الصعب أن نجد تعريفاً للأسرار التجارية، ولا حظنا بعد استعراض محاولات الفقه الوصول إلى تعريف لهذا المصطلح أن الأسرار التجارية لا تعدو أن تكون معلومات أو طرقاً أو صيغاً أو تقنيات ذات أهمية اقتصادية، ولا يشترط فيها أن تتطوي على خطوة ابتكارية، وتستخدم في مجالات التجارة أو الصناعة أو التقنية ويحتفظ بها صاحبها سراً من خلال اتخاذ إجراءات لحمايتها من أن يطلع عليها الغير الذين يمكن أن يحققوا فوائد اقتصادية لو أتيت لهم إمكانية استخدام هذه الأسرار في مجال عملهم. بينما كيف أن مفهوم الأسرار التجارية يشمل ما يسمى بالمعلومات السلبية أو يطلق عليه بـ "ما لا يجب عمله". تناول البحث موضوع المفاهيم المجاورة لمفهوم الأسرار التجارية كالمعرفة الفنية والأسرار الصناعية، ورأينا كيف أن الأسرار الصناعية ما هي إلا جزء من المعرفة الفنية والتي هي والأسرار التجارية وجهان لعملة واحدة. أوضح البحث الفروق الطفيفة بين هذه المفاهيم المختلفة في المسمى المتشابهة في المعنى والمضمون.

ناقش البحث شروط حماية الأسرار التجارية في السعودية وأمريكا. أوضح البحث الخطأ في الصياغة الذي ورد في المادة الأولى من لائحة حماية المعلومات التجارية السرية، وتم اقتراح التعديل اللازم. لاحظنا من خلال دراسة شروط حماية الأسرار التجارية في السعودية وأمريكا أن هناك تطابقاً بين موقفي القانونين فيما يتعلق بهذه المسألة.

تناول المبحث الثالث موضوع الأفعال التي تعد اعتداء على الأسرار التجارية والأفعال التي لا تعد كذلك. أول هذه الأفعال كان موضوع الإخلال بالعقود ذات العلاقة بالأسرار التجارية. رأينا كيف أن النظام السعودي والقانون الأمريكي يشددان على ضرورة الوفاء بعقود الإفصاح وعقود عدم المنافسة. تؤكد الدراسة أحقية العامل في منافسة صاحب العمل، إلا أن المنافسة يجب أن لا تخالف الالتزامات التعاقدية التي أبرمت بين الطرفين ولا تأخذ شكل إساءة استعمال للأسرار التجارية الخاصة برب العمل. رأينا كيف أن اتفاقات عدم المنافسة وفقاً للنظام السعودي يجب أن تكون مكتوبة وصريحة. يكشف البحث عن أن اتفاقات عدم المنافسة وعدم الإفصاح وفق ما ورد في نظام العمل السعودي يجب أن لا تزيد مدتها عن سنتين من تاريخ انتهاء العلاقة بين العامل ورب العمل. بينا كيف أن موقف نظام العمل السعودي من مسألة تحديد مدة إلزام العامل بعدم إفشاء أسرار صاحب العمل بسنتين موقف يجب أن يراجع لمخالفته الأساس الذي تقوم عليه حماية الأسرار التجارية والمتمثل في حماية تلك الأسرار لأجل غير مسمى طالما توفرت لتلك الأسرار شروط الحماية.

تكشف هذه الدراسة أن الإخلال بالمعلومات المؤتمنة أو الحث على الإخلال بها يثير المسؤولية في كل من القانونين السعودي والأمريكي. المحافظة على المعلومات المؤتمنة وعدم إفشائها أو إساءة استعمالها له أساس في الشريعة الإسلامية التي تحض على التعامل بصدق وحسن نية. اتضح من خلال هذه الدراسة تطابق مفهوم نظرية علاقة الثقة مع ما أسمته لائحة الأسرار التجارية السعودية بمبدأ عدم الإخلال بسرية المعلومات.

ناقش البحث موضوع حصول شخص على سر تجاري من طرف آخر حصل عليه بدوره من صاحب الحق فيه بطريقة تخالف الممارسات التجارية النزيهة. حلل

البحث موقف لائحة الأسرار التجارية من هذه المسألة، واستعرض موقف الشريعة الإسلامية. تبين لنا من خلال مقارنة موقف النظام السعودي وموقف القانون الأمريكي بأن القانون الأمريكي يتبنى موقفاً قريباً من موقف النظام السعودي فيما يتعلق بهذه المسألة.

أخيراً ناقش البحث موضوع الأفعال التي لا تعد مخالفة للممارسات التجارية النزيهة. درس البحث الحالات التي يتوصل فيها شخص للسر التجاري ولا يعد فعله مخالفاً للممارسات التجارية النزيهة، وهي التوصل إلى السر التجاري بصورة مستقلة، أو عن طريق الهندسة العكسية. رأينا كيف أن هناك تطابقاً بين موقف كل من النظام السعودي والقانون الأمريكي.

يمكننا أن نقرر في نهاية هذا البحث أن النظام السعودي جاء متناغماً مع التزامات المملكة المنبثقة من اتفاق ترينس فيما يتعلق بحماية الأسرار التجارية. اتضح لنا أن هناك تشابهاً كبيراً بين موقف كل من النظام السعودي والقانون الأمريكي فيما يتعلق بموضوع هذا البحث. هذا التشابه يعود إلى أن أحكام المادة (٣٩) من اتفاق ترينس والمنظمة لموضوع المعلومات غير المفصح عنها تتشابه إلى حد كبير مع أحكام حماية الأسرار التجارية في القانون الأمريكي لا سيما الجوانب التي ناقشها هذا البحث والمتعلقة بشروط حماية الأسرار التجارية، وإساءة استعمال السر التجاري.

جاءت لائحة الأسرار التجارية السعودية واضحة فيما يتعلق بضرورة احترام حقوق صاحب الحق في السر التجاري، إلا أن اللائحة لم تبين الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد من أساء استعمال هذه الأسرار. كان من المفترض أن تتضمن اللائحة إجراءات تحفظية لوقف أي إساءة لاستعمال هذه الأسرار كالحجز التحفظي مثلاً للمواد والأجهزة التي تستخدم تلك الأسرار دون وجه حق أينما وجدت وتحت

أي يد كانت. لم تتطرق اللائحة إلى موضوع إلزام العاملين لدى منشآت تمتلك أسراراً تجارية بعدم إفشاء تلك الأسرار ولو بعد تركهم للعمل. لم تحدد اللائحة المحكمة المختصة بالفصل في منازعات الأسرار التجارية. هذه مسألة غاية في الأهمية في ضوء غموض القواعد التي تحكم اختصاص القضاء التجاري في المملكة. لم توضح اللائحة حقوق صاحب الحق في السر التجاري في التصرف فيه كلياً أو جزئياً بمقابل أو دون مقابل. لم تنظم اللائحة كذلك حقوق والتزامات الحائز القانوني للأسرار التجارية مثل المرخص له. كما هو معلوم أن قرار مجلس الوزراء رقم (٥٠) وتاريخ ١٤٢٦/٢/٢٥ هـ فوض وزير التجارة والصناعة إصدار "لائحة حماية المعلومات التجارية السرية" بالصيغة المرفقة بالقرار، وتعديلها متى ما دعت الحاجة إلى ذلك، وذلك في ضوء الأنظمة والاتفاقيات التي تحكم الموضوع. نص القرار على أن تقوم اللجنة المشكلة بالأمر السامي رقم (١٢٣٩) وتاريخ ١٤٢٦/١/٢٣ هـ - بالإضافة إلى ديوان المظالم - بتقويم نتائج تطبيق هذه اللائحة، واقتراح ما تراه في شأنها، بما في ذلك تحديد عقوبات لمن يخالفها، ورفع ذلك إلى المقام السامي خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ صدور هذه اللائحة. لم ينشر حتى الآن ما يفيد إجراء أي من التعديلات المقترحة، ولم يجر أي تعديل على هذه اللائحة سوى تعديل واحد يتعلق بالتزام الجهات الحكومية بالاحتفاظ بسرية المعلومات التي تقدم لها.

قائمة المراجع

١. الأنظمة والقوانين والوثائق القانونية.

القوانين السعودية والعربية:

٢. النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ٩٠، وتاريخ:

١٤١٢/٨/٢٧هـ.

٣. لائحة حماية المعلومات التجارية السرية الصادرة بموجب قرار وزير

التجارة رقم ٤٣١٩ وتاريخ ١ - ٥ - ١٤٢٦هـ.

٤. نظام العمل السعودي، منشور بصحيفة أم القرى السنة ٨٢ العدد:

٤٠٦٨ ٢٥ رمضان ١٤٢٦هـ الموافق ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥

٥. قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢.

٦. قانون مملكة البحرين رقم (٧) لسنة ٢٠٠٣ بشأن الأسرار التجارية.

٧. قانون حماية الأسرار التجارية القطري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥.

القوانين والوثائق الأمريكية:

8. Constitution of the United States of America.

9. Uniform Trade Secrets Act (1979) and amended in 1985.

10. Restatement (First) of Torts (1939)

11. Restatement (Second) Of Torts (1979).

12. Restatement (Third) of Unfair Competition (1995).

الأحكام القضائية:

١. قرارات ديوان المظالم السعودي

٢. قرار ديوان المظالم رقم ١٢/د/ف/٢١ لعام ١٤١٤ هـ المؤيد بقرار هيئة

التدقيق رقم ٨٩/ت/٢ لعام ١٤١٥ هـ

٣. قرار هيئة التدقيق التجاري بديوان المظالم رقم ٢٦/ت/٤ لعام

١٤١٧ هـ.

أحكام المحاكم الأمريكية:

1. Bancorp Services, L.L.C. v. Hartford Life Ins. Co., 2002 WL 32727080.
2. E. I. DuPont DeNemours & Co. v. Christopher, 431 F.2d 1012, 1017 (5th Cir. 1970) .
3. Cybertek Computer Products, Inc. v. Whitfield, 203 U.S.P.Q. 1020 (Cal. Super. Ct. 1977).
4. Harvey Barnett, Inc. v. Shidler, 338 F.3d 1125, 1129 (10th Cir. 2003).
5. Imperial Chem. Indus., Ltd. v. Nat'l Distillers & Chem. Corp., 342 F.2d 737, 742 (2d Cir. 1965))
6. Jacques v. First Nat'l Bank of Md., 515 A.2d 756,764 (Md. 1986).
7. K&G Oil Tool & Serv. Co., Inc. v. G & G Fishing Tool Serv., 314 S.W.2d 782, 787 (Tex. 1958).
8. Kewanee Oil Co. v. Bicron Corp., 416 U.S. 470, 476 (1974).
9. Kewanee Oil v. Bicron Corp, ٤١٦ U.S. 470 (1974).
10. Rockwell Graphic Systems, Inc. v. DEV, Inc. 925 F.2d 174 (7th Cir. 1991).
11. Roton Barrier, Inc. v. The Stanley Works, 79 F.3d 1112, 1117 (Fed. Cir. 1996).
12. Tan-Line Studios, Inc. v. Bradley, I U.S.P.Q.2d 2m2, 2038 (E.D. Pa), a./ftf 808 F.2d 1517 (3d Cir. 1986).
13. Telerate Systems, Inc. v. Caro, 689 F. Supp. 221, 232 (S.D.N.Y. 1988).
14. Water Servs., Inc. v. Tesco Chems., Inc., 410 F.2d 163, 173 (5th Cir. 1969).

15. Wisconsin: Minuteman, Inc. v. Alexander, 147 Wis.2d 842, 434 N.W.2d 773, 774 (Wis. 1989).

المراجع باللغة العربية:

١. إبراهيم أحمد إبراهيم، حماية الأسرار التجارية والمعرفة الفنية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الرابعة والأربعون، يوليو ٢٠٠٢، ص ٤٩.
٢. آمال زيدان عبد اللاه، الحماية القانونية للأسرار التجارية في عقود نقل التكنولوجيا: دراسة تحليلية في القانون المصري والأمريكي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.
٣. أمية علوان، ملاحظات حول المسؤولية قبل العقدية عن قطع المفاوضات في عقود التجارة الدولية-تقرير مقدم لندوة المنظمة التعاقدية للقانون المدني ومقتضيات التجارة الدولية- نشر معهد قانون الأعمال الدولي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة-بالاشتراك مع القسم العلمي والفني للبعثة الثقافية التابعة لسفارة فرنسا ونقابة محامي باريس المعهد -٢- ٣ يناير القاهرة ١٩٩٥.
٤. أيمن سعد سليم و زياد أحمد القرشي وآخرون، المدخل إلى دراسة الأنظمة السعودية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، ٢٠١١، ص ٤١.
٥. أيمن سعد سليم، نظام المعاملات المدنية السعودي، بين الفقه والتقنين، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.
٦. جلال أحمد خليل، النظام القانوني لحماية الاختراع ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.

٧. جلال وفاء محمد، الحماية القانونية للملكية الصناعية وفقاً لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
٨. حسام الدين عبد الغني الصغير، حماية المعلومات غير المفصح عنها والتحديات التي تواجه الصناعات الدوائية في الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
٩. حسام عيسى، نقل التكنولوجيا (دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية) دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧.
١٠. حسين فتحي، أسرار المشروع التجاري، طنطا، بدون ناشر، ١٩٩١.
١١. حسين هارون شلقامي، وسائل حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤.
١٢. حمدي محمود بارود، مبدأ حسن النية ومقتضياته في مرحلة التفاوض قبل العقدية في مجال عقود التجارة الدولية، ١٦ مجلة الجامعة الإسلامية - سلسلة الدراسات الإنسانية - غزة، ص ٨٤٣، العدد الأول، ٢٠٠٨م.
١٣. ذكرى عبد الرازق محمد، حماية المعلومات السرية من حقوق الملكية الفكرية في ضوء التطورات التشريعية والقضائية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧.
١٤. زياد القرشي، حماية الاسم التجاري من المنافسة غير المشروعة: دراسة مقارنة بين القانونين السعودي والمصري، مجلة الأنظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٠.

١٥. سميحة القليوبي، الملكية الصناعية (القاهرة، دار النهضة العربية)، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٩.
١٦. سيبييل سمير جلول، المعرفة العملية: دراسة في المفهوم والعقود وطرق الحماية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩.
١٧. صالح بكر الطيار، العقود الدولية لنقل التكنولوجيا، القاهرة : شهد للنشر والاعلام، ١٩٩٢.
١٨. عبد الحليم القوني، حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي والقانون المدني: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه بكلية الحقوق، جامعة المنوفية، ١٩٩٧.
١٩. عمر كامل السوادة، الأساس القانوني لحماية الأسرار التجارية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
٢٠. قيس علي محافظة، الآثار القانونية المترتبة على حماية الأسرار التجارية والاختراعات: دراسة مقارنة، ٣٨ مجلة دراسات (علوم الشريعة و القانون)، ٢٠١١، ص ٩٢.
٢١. محسن شفيق، نقل التكنولوجيا من الناحية القانونية، القاهرة : مركز البحوث والدراسات القانونية والتدريب المهني - مطبوعات جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٨٤.
٢٢. محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، المستصفى في علم الأصول، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣.
٢٣. ناصر بن محمد الجوفان، التعويض عن تفويت منفعة انعقد سبب وجودها، ٦٥ مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ٢٠٠٥/١٤٢٥.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Adam W. Johnson, Injunctive Relief in the Internet Age: The Battle Between Free Speech and Trade Secrets, 54 Federal Communications Law Journal (2002), at p. 517.
2. Alan J. Tracey, The Contract in the Trade Secret Ballroom - A Forgotten Dance Partner? 16 Texas Intellectual Property Law Journal (2007) p. 47.
3. Aldo Frignani, Know- How and Trade Secrets, Paper presented to the IBA/SBL Conference in Paris between 18 and 21 September 1995.
4. Andrew Beckerman-Rodau, Trade Secrets - The New Risks to Trade Secrets Posed by Computerization, 28 Rutgers Computer and Technology Law Journal (2002), p. 227.
5. Andrew Johnson-Laird, Software Reverse Engineering in the Real World, 19 U. Dayton L. Rev. (1994), p. 843.
6. Ari B. Good, Trade Secrets And The New Realities Of The Internet Age, 2 Marquette Intellectual Property Law Review (1998) , p. 51
7. Benjamin A. Emmert, Keeping Confidence With Former Employees: California Courts Apply The Inevitable Disclosure Doctrine To California Trade Secret Law, 40 Santa Clara L. Rev. (2000), p. 1171.
8. Bradford K. Newman, PROTECTING TRADE SECRETS Dealing with the Brave New World of Employee Mobility, Business Law Today (2007), p. 25.
9. BrJandon B. Cate, Saforo & Associates, Inc. v. Porocel Corp.: The Failure of the Uniform Trade Secrets Act to Clarify the Doubtful and Confused Status of Common Law Trade Secret Principles, 53 Arkansas Law Review (2000), p. 687.
10. Bruce T. Atkins, Trading Secrets in the Information Age: Can Trade Secret Law Survive the Internet?, 31 University of Illinois Law Review (1996), p. 1151
11. Carl Pacini and Raymond Placid, The Importance of State Trade Secret Laws in Deterring Trade Secret Espionage, 7 Buffalo Intellectual Property Law Journal (2009), p. 101.
12. Cares Fink, Intellectual Property, in Jean-Pierre Chauffour and Jean-Christophe Maur (eds.), Preferential Trade Agreement Policies for Development: A Handbook (Washington, D.C. : World Bank, 2011).

13. Charles Tait Graves and Brian D. Range, Identification of Trade Secret Claims in Litigation: Solutions for a Ubiquitous Dispute, 5 Northwestern Journal of Technology and Intellectual Property (2006), p. 68.
14. Charles Tait Graves, The Law of Negative Knowledge: A Critique, 15 Texas Intellectual Property Law Journal (2007), p. 388.
15. Christopher H. Mills, Drafting Employment Agreements: Practical and Legal Considerations, in Jerome Bernard Kauff, Handling Corporate Employment Problems (New York: Practising Law Institute, 1991)
16. Daniel W. Park, Trade Secrets, the First Amendment, and Patent Law: a Collision on the Information Superhighway, 10 Stanford Journal of Law, Business & Finance (2004), p. 42.
17. David G. Majdali, Trade Secrets Versus The Internet: Can Trade Secret Protection Survive In The Internet Age? 22 Whittier L. Rev. (2000) p. 125.
18. Derek P. Martin, An Employer's Guide to Protecting Trade Secrets from Employee Misappropriation, Brigham Young University Law Review (1993), p. 949.
19. Edward D. Vaisbort, Surisa Langbell, Protecting Trade Secrets in a Digital Workplace, 31 Los Angeles Lawyer (2008), p. 18
20. Elizabeth A. Rowe, Contributory Negligence, Technology, and Trade Secrets, 17 George Mason Law Review (2009), p.1.
21. Elizabeth A. Rowe, Introducing A Takedown For Trade Secrets On The Internet, Wisconsin Law Review (2007), p. 1041.
22. Elizabeth A. Rowe, Saving Trade Secret Disclosures On The Internet Through Sequential Preservation, 42 Wake Forest L. Rev. (2007), p. 1, at p. 7.
23. Elizabeth A. Rowe, Saving Trade Secret Disclosures on the Internet through Sequential Preservation, 2007 Intellectual Property & Technology Forum at Boston College Law School (2007), p. 1.
24. Elizabeth Rowe, Data Devolution: Corporate Information Security, Consumers, and the Future of Regulation: Article: Trade Secrets, Data Security and Employees, 84 Chicago-Kent Law Review (2010), p. 749
25. Eric E. Johnson, Trade Secret Subject Matter, 33 Hamline Law Review (2010), p. 545.

26. François Dessemontet, *The Legal protection of Know-how in the United States of America* (Geneva, New Jersey Librairie Droz S.A., 1976).
27. G. E. Dal Pont, *Lawyer's Professional Responsibility* (Pymont, NSW: Thomson Legal and Regulatory Group, 2006) p. 227.
28. Geraldine Szott Moohr, *The Problematic Role of Criminal Law in Regulating Use of Information: the Case of the Economic Espionage Act*, 80 *North Carolina Law Review* (2002), p. 853
29. Glanville Williams, *Learning The Law* (Edinburgh : Thomson/Sweet & Maxwell, 2010) 14th ed.
30. J. H. Reichmann, *Computer Programs as Applied Scientific Know-How: Implications of Copyright Protection for Commercialized University Research*, in 42 *Vanderbilt Law Rev.* (1989), p. 639.
31. Jacques Maritain, *The rights of man and natural law* (New York : Gordian Press, 1971)
32. Jakkrit Kuanpoth, *Patent Rights in Pharmaceuticals in Developing Countries: Major Challenges for the Future* (Cheltenham, UK ; Northampton, MA : Edward Elgar, 2010).
33. James Pooley, *Trade Secrets* (New York: Law Journal Press, 2012).
34. Jason Mazzone, *The Secret Life of Patents*, 48 *Washburn L.J.*, 2008, p. 33.
35. Jeff Danley, *Intellectual Property: Trade Secret: Note: Cadence v. Avant!: The UTSA and California Trade Secret Law*, 19 *Berkeley Tech. L.J.* (2004) p.289.
36. Jerry Cohen & Alan S. Gutterman, *Trade Secrets Protection and Exploitation* (Washington D.C.: Bureau of National Affairs, 1998).
37. Jerry W. Mills, *Copyright Won't Work? Call It a Trade Secret*, *Computerworld*, Feb. 24, 1992, p. 104.
38. Josef Fuschs, *Natural Law : A Theological Investigation* (New York : Sheed and Ward, 1965).
39. Julie Piper, *I Have A Secret?: Applying the Uniform Trade Secrets Act to Confidential Information that does not Rise to the Level of Trade Secret Status*, 12 *Marquette Intellectual Property Law Review* (2008), p. 359.
40. Katarzyna A. Czapracka, *Antitrust and Trade Secrets: The U.S. and the EU Approach*, 24 *SANTA CLARA COMPUTER & HIGH TECH. L.J.* (2008), p. 207.
41. Kelly Irene Phair, *Enabling American High-Tech Companies to Protect Their Secrets Abroad: A Comparative Analysis of Irish and*

- American Trade Secret Regulation, 24 Hastings International and Comparative Law Review (2001), p. 507.
42. Kurt M. Saunders, Practitioners' Guide To The New Pennsylvania Trade Secret Law: Can You Keep A (Trade) Secret?--The Pennsylvania Uniform Trade Secrets Act, 75 Pennsylvania Bar Association Quarterly (2004), p. 139.
 43. Ian J. Tracey, The Contract in the Trade Secret Ballroom - A Forgotten Dance Partner?, 16 Texas Intellectual Property Law Journal, p. 47.
 44. Lisa A. Jarr, West Virginia Trade Secrets in the 21st Century: West Virginia's Uniform Trade Secrets Act, 97 West Virginia Law Review (1995), p. 525.
 45. Marina Lao, Federalizing Trade Secrets Law in an Information Economy, 59 Ohio State Law Journal (1998), p. 1633.
 46. Mark S. Vanderbroek and Christian B. Turner, Protecting and Enforcing Franchise Trade Secrets, 25 Franchise Law Journal (2006), p. 191.
 47. Melissa M. Stewart, Minnesota and the Inevitable Disclosure Doctrine: Finding a Solution Amidst the Confusion, 33 Hamline Law Review (2010), p. 649.
 48. Melvin F. Jager, Trade Secrets Law (Eagan, MN: Thomson Reuters, 2006).
 49. Merrill Lynch Pierce Fenner & Smith, Inc. v. Zimmerman, 42 U.S.P.Q.2d 1149, 1996 WL 707107.
 50. Michael A. Epstein & Stuart D. Levi, Protecting Trade Secret Information: A Plan for Proactive Strategy, 43 Bus. Law. p. 887, at p. 902 (1988).
 51. Michael A. Epstein, Epstein on Intellectual Property (Gaithersburg: Aspen Law & Business, 2005) 4th ed.
 52. Michael L. Rustad, the Negligent Enablement of Trade Secret Misappropriation, 22 Santa Clara Computer and High Technology Law Journal (2006), p. 455.
 53. Milton E. Babirak, The Virginia Uniform Trade Secrets Act: A Critical Summary of the Act and Case Law, 5 Virginia Journal of Law and Technology (2000), p. 15.
 54. Naif Alshareef, Enforcement of Foreign Arbitral Awards in Saudi Arabia: Grounds for Refusal under Article (V) of the New York Convention of 1958, PhD Thesis, University of Dundee, CEPMLP, 2000.

55. Nathan Hamler, The Impending Merger of the Inevitable Disclosure Doctrine and Negative Trade Secrets: Is Trade Secrets Law Headed in the Right Direction? 25 The Journal of Corporation Law (2000), p. 383
56. Pamela Samuelson, Privacy As Intellectual Property?, 52 Stanford Law Review (2000), p. 1125.
57. Publisher's Editorial Staff, Introduction to Trade Secrets, 23 Corporate Counsel's Quarterly (2), 2007, p. 1 .
58. Ramon A. Klitzke, The Uniform Trade Secrets Act, 64 MARQ. L. REV. 1980, p. 277.
59. Robert C. Van Arnam, Business War: Economic Espionage in the United States and the European Union and the Need for Greater Trade Secret Protection, 27 North Carolina Journal of International Law & Commercial Regulation, 2001, p. 94.
60. Robert H. Thornburg, Trade Secrets In The Digital Age: Best Practices tn the Software and Technology Industries, 4 ABA SciTech Law. (2006), p. 10
61. Roger M. Milgrim, Trade Secrets (New York: Matthew Bender & Company, Inc., 2006).
62. Rudolf Krasser, The Protection of Trade Secrets in the Trips Agreement, in 18 IIC Studies in Industrial Property and Copy Right Law, From GATT to TRIPS: Th Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (F. Beier and G. Schricker eds., 1996).
63. S. J. Soltysinski, Are Trade Secrets Property?, 17 INT'L REV. INDUS. PROP & COPYRIGHT L. (1986) p. 331
64. Sarah Gettings, Burbank Grease Services, Llc v. Sokolowski: Frustrating Uniformity In Trade Secret Law, 22 Berkeley Technology Law Journal, 2007, p. 423.
65. Sarah J. Taylor, Fostering Economic Growth in the High-Technology Field: Washington Should Abandon its Recognition of the Inevitable Disclosure Doctrine, 30 Seattle Univ. L. R., 2007, p. 473.
66. Sharon K. Sandeen, A Contract by Any Other Name Is Still a Contract: Examining the Effectiveness Of Trade Secret Clauses To Protect Databases, 45 IDEA: The Journal of Law and Technology (2005) p.119.

67. Sharon K. Sandeen, A Contract by Any Other Name Is Still a Contract: Examining the Effectiveness of Trade Secret Clauses to Protect Databases, 45 IDEA, 119, 123 (2005).
68. Sharon K. Sandeen, The Evolution of Trade Secret Law and Why Courts Commit Error When They Do Not Follow the Uniform Trade Secrets Act, 33 Hamline Law Review (2010), p. 493.
69. Stephen B. Fink, Managing The Global Risk of Economic Espionage (Chicago, IL : Dearborn Trade Pub., 2002).
70. Susan Minsberg, Trade Secrets: not Just For Ip Lawyers Anymore, 67 Bench and Bar of Minnesota (2012), p. 20.
71. Vincent Chiappetta, Employee Blogs and Trade Secrets: Legal Response to Technological Change, 1 Nexus: A Journal Of Public Opinion (2006), p. 31.
72. William M. Corrigan and Jeffrey L. Schultz, Trade Secret Litigation - an Overview (2007), 63 Journal of the Missouri Bar, p. 234.